

کتابخانه خطی میرزا فتح علی خان

نمبر دستخط ۲۲۱۸۱ ————— ۲۲۳۶

تاریخ دستخط
نام کتاب مجله تاراج و التماس
نویسنده ابن تیمیّه

نمبر کتابت فن مذکور ۵۰۱

۲۲۸۸۲	۲۲۸۸۲
۱۹ الف	۱۹ الف
۱۹	۱۹

۱۹۸۲

تفسير القرآن الحكيم

﴿ الشهير بتفسير المنار ﴾

تفسير القرآن الكريم على ضوء آيات القرآن الكريم

هو التفسير الوحيد الذي يعنى قبل كل شيء بما جاء به الوحي من المبادئ والهدى والأصلاح العام، بتزكية النفس، وترقية العقول واستقلال الفكر والارادة، ونظام الاجتماع، فهو يبين حكم التشريع وأسراره، وإعجاز القرآن وامتيازه، وكونه هداية عامة للبشر في كل زمان ومكان، ويوارن بين هدايته وبين ما عليه المسلمون الآن، ويثبت أن الاسلام دين الحضارة والعمران، وسبب سعادة الارواح وصحة الأبدان، مع السهولة في التعبير، واجتناب مزج الكلام باصطلاحات العلوم والفنون بقدر الامكان، وسبب ذلك يقرب من فهم العامة، ولا يستغني عنه الخاصة

وطريقته الاعتماد قبل كل شيء على تفسير القرآن بالقرآن، قراجع في الآية كل ماورد في معناها، ونذكر منه مايمكن لبيان المراد منها، وبلي ذلك الأخذ بصحيح المأثور عن النبي ﷺ وعلماء الصحابة وأئمة السلف الخالي من الاسرائيليات الخرافية. ودسائس الوضاعين والمبتدعة، فلا نذكر شيئاً منها إلا لأجل رده والتحذير من الاغترار به، وأما من ناحية الدراية والاعتبار فنعتمد على تحقيق الالفاظ اللغوية وأساليبها المليغة في الاستعمال، وعلى مآظهر للبشر من حقائق علوم الاكوان، وسنن الله في الاجتماع والعمران، المستمدة من تواريخ الامم ولاسبأ تاريخ الاسلام. وتقتبس فيه خير ما نراه من أفهام العلماء التي تثبت بالدليل. ونرد ما نراه ضاراً من أوهام المفسرين، غير متعصين لمذهب من المذاهب الكلامية والفقهية ولا عليها، ونعني فيه برد شبهات الماديين ودعاة النصرانية وفلاسفة هذا العصر على الاسلام كما فعل سلفنا في الرد على فلاسفة عصورهم ومبتدعيها. ونمن كل جزء منه خمسة وعشرون فرساً من الورق الوسط وثلاثون قرشاً من الورق الجيد ويضاف الى كل منها أجرة البريد ومصرف التجليد لمن شاء

مجمع البيان في تفسير القرآن

تأليف

شيخ الاسلام الامام ابن تيمية
قدس الله سره
الجزء الثاني

(١) قاعدة جلية فيما يتعلق بأحكام السفر والاقامة

مثل قصر الصلاة والمطر في شهر رمضان وغير ذلك
وقف على تصحيحه وخرج أحاديثه وعلق حواشيه وشره في مجلته

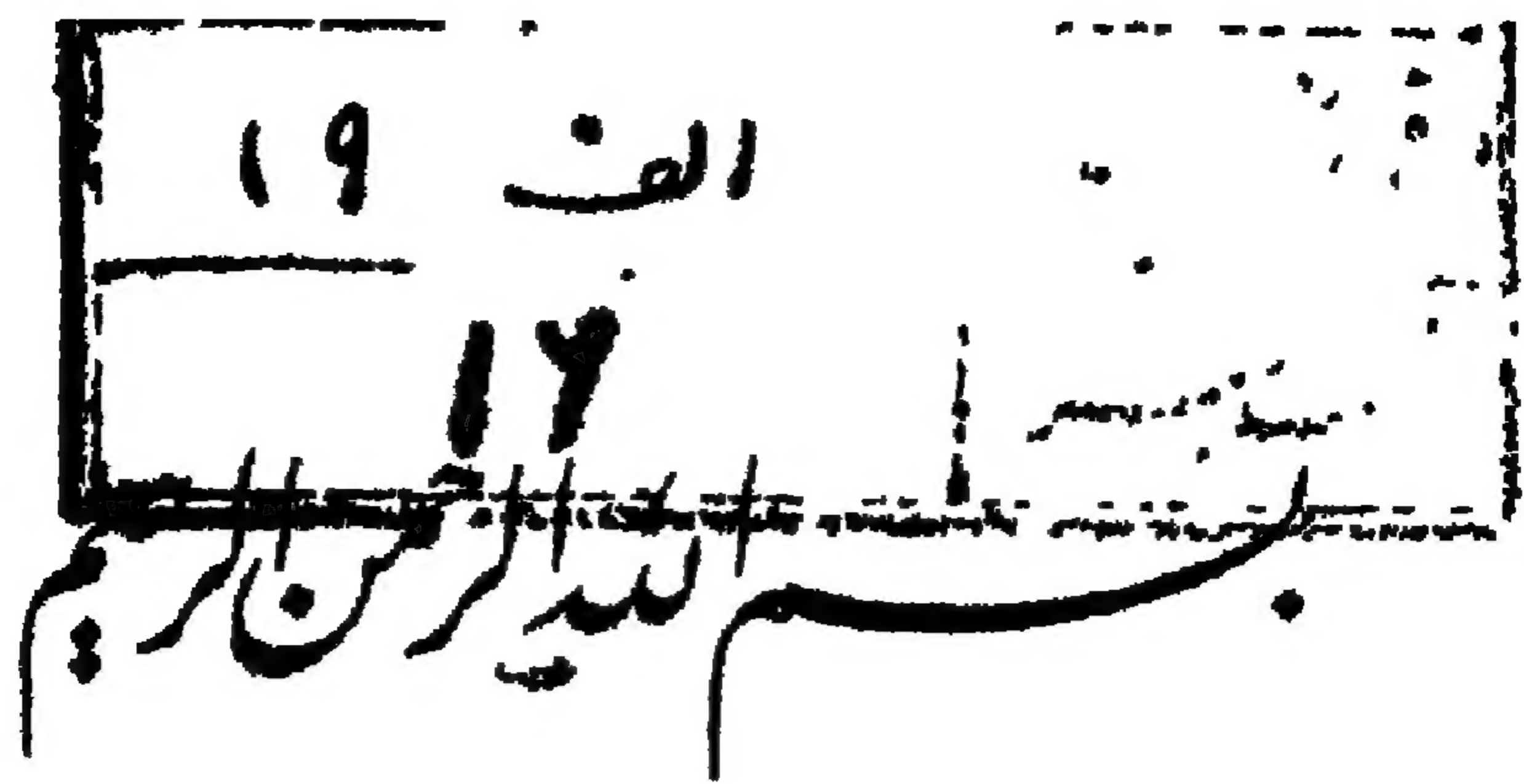
الشيخ محمد بن تيمية

مفتي مجملته

وحدوق الطبع عنه محفوظة له

الطبعة الاولى في سنة ١٣٤٥

طبعة الميمنة



قال شيخنا شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رضي الله عنه.
الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن
سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

(أما بعد) فهذه قاعدة في الاحكام التي تختلف بالسفر والاقامة ،
مثل قصر الصلاة والفطر في شهر رمضان ونحو ذلك ، وأكثر الفقهاء
من أصحاب الشافعي واحد وغيرهم جعلوها نوعين نوعاً يختص بالسفر
الطويل وهو القصر والفطر ، ونوعاً يقع في الطويل والقصر كالتيمة
والصلاة على الراحلة ، وأكل الميتة هو من هذا القسم ، وأما المسح على
الخفين والجمع بين الصلاتين فمن الاول ، وفي ذلك نزاع
والكلام في مقامين (أحدهما) الفرق بين السفر الطويل والقصر فيقال :

المقام الاول

(الفرق بين السفر الطويل والقصر)

هذا الفرق لا أصل له في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله
عليه وسلم بل الاحكام التي علقها الله بالسفر علقها به مطابقة كتوله تعالى في
آية الطهارة (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط)

وقوله تعالى في آية الصيام (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) وقوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتهم أن يفتنكم الذين كفروا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة »^(١) وقول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيدت في صلاة الحضر . وقول عمر : صلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير قصر على لسان النبي . وقوله صلى الله عليه وسلم « يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وقول صفوان بن عسال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا سفرا أو مسافرين أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط أو بول أو نوم^(٢) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم »^(٣) وقوله صلى الله عليه وسلم « السفر قطعة من العذاب يمنع أحدهم نومه وطعامه وشرابه فإذا قضى أحدكم نهمته من سفره فليتعجل الرجوع الى أهله »^(٤)

(١) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة بسند صحيح وحديث عائشة بعده متفق عليه وحديث عمر بعده رواه أحمد والنسائي وابن ماجه بسند صحيح (٢) رواه الشافعي وأحمد والنسائي والترمذي وابن خزيمة وصححه وغيرهم وحكي الترمذي عن البخاري انه حديث حسن وأردده المجد ابن تيمية جد المؤلف في المنتقى بلفظ أمرنا - يعني النبي (ص) - أن نسمح على الخفين إذا نحن أدخلناها على طهر ثلاثا إذا سافرنا، ويوما وليلة إذا أقمنا . ولا نخلمها من غائط ولا بول ولا نوم ولا نخلمها إلا من جنابة . رواه أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي صحيح الإسناد وحديث عائشة وعمر الموقوفان لها حكم المرفوع وهما في الصحيح .

فهذه النصوص وغيرها من نصوص الكتاب والسنة ليس فيها تفريق بين سفر طويل وسفر قصير فمن فرق بين هذا وهذا فقد فرق بين ما جمع الله بينه فرقا لا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله ، وهذا الذي ذكر من تعليق الشارع بالحكم يسمى الاسم المطلق وتفريق بعض الناس بين نوع ونوع من غير دلالة شرعية له نظائر (منها) ان الشارع علق الطهارة بمسمى الماء في قوله (فلم تجدوا ماءً فتميموا صعيداً طيباً) ولم يفرق بين ماء وماء ولم يجعل الماء نوعين طاهراً وطهوراً (ومنها) ان الشارع علق المسح بمسمى الخف ولم يفرق بين خف وخف فيدخل في ذلك المفتوق والمخروق وغيرهما من غير تحديد ولم يشترط أيضاً أن يثبت بنفسه (ومن ذلك) انه أثبت الرجعة في مسمى الطلاق بعد الدخول ولم يقسم طلاق المدخول بها الى طلاق بائن ورجعي (ومن ذلك) انه أثبت الطلقة الثالثة بعد طائفتين وافتداء والافتداء الفرقة بعوض وجعلها موجبة للبينونة بغير طلاق يحسب من الثلاث ، وهذا الحكم معلق بهذا المسمى لم يفرق فيه بين لفظ ولفظ (ومن ذلك) انه علق الكفارة بمسمى أيمان المسلمين في قوله تعالى (ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم) وقوله (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) ولم يفرق بين يمين ويمين من أيمان المسلمين ، فجعل أيمان المسلمين المنعقدة تنقسم الى مكفرة وغير مكفرة بخلاف لذلك (ومن ذلك) انه علق التحريم بمسمى الخمر وبين أن الخمر هي المسكر في قوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » (١) ولم يفرق بين مسكر ومسكر (ومن ذلك) انه علق الحكم بمسمى الإقامة كما علقه بمسمى السفر ولم يفرق بين مقيم ومقيم ، فجعل المقيم نوعين نوعاً يجب

عليه الجملة بنفيه ولا تعتقد به ونوعاً تعتقد به، لا أصل له .
 بل الواجب أن هذه الأحكام لما علقها الشارع بمسمى السفر فهي
 تتعلق بكل سفر سواء كان ذلك السفر طويلاً أو قصيراً، ولكن ثم أمور
 ليست من خصائص السفر بل تشرع في السفر والحضر فإن المضطر إلى أكل
 الميتة لم يخص الله حكمه بسفر لسكن الضرورة أكثر ما تقع به في السفر فهذا
 لا فرق فيه بين الحضر والسفر الطويل والقصير فلا يجعل هذا معلقاً بالسفر
 وأما الجمع بين الصلاتين فهل يجوز في السفر القصير؟ فيه وجهان
 في مذهب أحمد أحدهما لا يجوز كذهب الشافعي قياساً على القصر والثاني
 يجوز كقول مالك لا ذلك شرع في الحضر للرض والمطر فصار
 كأكل الميتة إنما علقته الحاجة لا السفر وهذا هو الصواب، فإن الجمع بين
 الصلاتين ليس معلقاً بالسفر وإنما يجوز للحاجة بخلاف القصر

وأما الصلاة على الراحة فقد ثبت في الصحيح بل استفاض عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي على راحته في السفر أي وجهه
 توجهت به ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة. وهل يسوغ ذلك في
 الحضر؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره فإذا جوز في الحضر ففي القصر أولى
 وأما إذا منع في الحضر فالفرق بينه وبين القصر والمطر يحتاج إلى دليل

المقام الثاني

﴿ حد السفر الذي علق الشارع به القصر والقصر ﴾

وهذا مما اضطرب الناس فيه، قيل: ثلاثة أيام وقيل: يومين قاصدين (١)
 وقيل: أقل من ذلك حتى قيل: ميل والذين حددوا ذلك بالمسافة منهم من
 (١) كذا في الأصل ولعل صوابه مسيرة يومين النخ والسفر القاصد هو السهل القريب

قال : ثمانية وأربعون ميلاً ، وقيل : ستة وأربعون ، وقيل : خمسة وأربعون ،
وقيل أربعون ، وهذا أقوال عن مالك ، وقد قال أبو محمد المقدسي لا أعلم لما
ذهب إليه الأئمة وجهاً . وهو كما قال رحمه الله فإن التحديد بذلك ليس ثابتاً
بنص ولا إجماع ولا قياس وعامة هؤلاء يفرقون بين السفر الطويل
والقصير ويحملون ذلك حداً للسفر الطويل ومنهم من لا يسمي سفرًا
إلا ما بلغ هذا الحد وما دون ذلك لا يسميه سفرًا قالوا : ثلاثة أيام
احتجوا بقوله « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وقد ثبت عنه في الصحيحين
أنه قال « لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم » وقد ثبت
عنه في الصحيحين أنه قال « مسيرة يومين » وثبت في الصحيح « مسيرة يوم »
وفي السنن « بربدأ » فدل على أن ذلك كله سفر وأذنه له في المسح ثلاثة أيام
إنما هو تجويز لمن سافر ذلك وهو لا يقتضي أن ذلك أقل السفر ، كما أذن
للمقيم أن يمسح يوماً وليلة وهو لا يقتضي أن ذلك أقل الإقامة ، والذين
قالوا : يومين اعتمدوا على قول ابن عمر وابن عباس والخلاف في ذلك
مشهور عن الصحابة حتى ابن عمر وابن عباس وما روي « يا أهل مكة
لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان » إنما هو من قول
ابن عباس ورواية ابن خزيمة وغيره له صرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه
وسلم باطل بلا شك عند أئمة أهل الحديث وكيف يحاطب النبي صلى الله
عليه وسلم أهل مكة بالتحديد وإنما أقام بعد الهجرة زماناً يسيراً وهو
بالمدينة لا يجد لأهلها حداً كما حده أهل مكة وما بال التحديد يكون
لأهل مكة دون غيرهم . . .

وأيضاً بالتحديد ، بالأميال وأبرز من يحتاج إلى معرفة مقدار مساحة

الأرض وهذا أمر لا يعلمه إلا خاصة الناس ومن ذكره قائماً بخبر به عن غيره تقليداً وليس هو مما يقطع به والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقدّر الأرض بمساحة أصلاً فكيف يقدر الشارع لأمته حداً لم يجز به له ذكر في كلامه وهو مبسوط إلى جميع الناس فلا بد أن يكون مقدار السفر معلوماً علماً عاماً، وذرع الأرض مما لا يمكن بل هو إما متذكر وأما متعسر، لأنه إذا أمكن الملوك ونحوهم مسح طريق قائماً بمسحونه على خط مستو أو خطوط منحنية انحناء مضبوطاً ومعلوم أن المسافرين قد يعرفون غير تلك الطريق وقد يسلكون غيرها وقد يكون في المسافة صعود وقد يطول سفر بعضهم لبطء حركته و يقصر سفر بعضهم لسرعة حركته والسبب الموجب هو نفس السفر لا نفس مساحة الأرض

والموجود في كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة في تقدير الأرض بالازمنة كقوله في الحوض «طوله شهر وعرضه شهر» وقوله «بين السماء والأرض خمسمائة سنة»^(١) وفي حديث آخر «إحدى أو اثنتان

(١) هذا الحديث لا يصح قال الحافظ العراقي في تخریج أحاديث الأحياء رواه الترمذي من رواية الحسن عن أبي هريرة وقال غريب (قال) ويروى عن أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد. قالوا لم يسمع الحسن من أبي هريرة ورواه أبو الشيخ في العظمة من رواية أبي نصر عن أبي ذر ورجاله ثقات إلا أنه لا يعرف لأبي نصر سماع من أبي ذر انتهى. وأقول الحسن هو البصري ازاهد الفقيه التابعي المشهور قالوا كان يرسل كثيراً ويداس فيروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويحول حدثنا وخطبنا يعني قومه. وهذا الحديث من مراسيله التي قالوا إنها كالريح. وأبو نصر راوي الحديث الثاني قال البزار مخرجه أحسنه حميد بن هلال ولم يسمع من أبي ذر كما قال البزار مخرج الحديث عنه وينبغي أن لا يعتد بمراسيله من يحتج بالمراسيل لأن ابن سيرين قال: كان أربعة يصدقون كل من حدثهم ولا يبالون ممن يسمعون الحسن وأبو العالية وحميد بن هلال وداود بن أبي هند. ذكر هذا الدارقطني في سننه وسقط من بعض نسخها اسم الأخير كما في تهذيب التهذيب

أو ثلاث وسبعون سنة، فقليل الأول بالسير المعتاد سير الأبل والأقدام
والثاني سير البريد فانه في العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات، وكذلك
الصحابة يقولون يوم تام ويومان ولهذا قال من حده ثمانية وأربعين ميلا
مسيرة يومين قاصدين بسير الأبل والأقدام لكن هذا لا دليل عليه

وإذا كان كذلك فنقول كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع
فالرجع فيه إلى العرف فما كان سفرافي عرف الناس فهو السفر الذي علق به
الشارع الحكم وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفة فان هذه المسافة
بريد وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسنة، والبريد هو نصف
يوم بسير الأبل والأقدام وهو ربع مسافة يومين وليلتين وهو الذي
قد يسمى مسافة^(١) وهو الذي يمكن الذهاب إليها أن يرجع من

يومه وأما مادون هذه المسافة إن^(٢) مسافة القصر محدودة بالمساحة فقد
قيل يقصر في ميل. وروى عن ابن عمر انه قال لو سافرت ميلا
لقصرت. قال ابن حزم لم نجد أحدا يقصر في أهل من ميل ووجد ابن
عمر وغيره يقصرون في هذا القدر، ولم يجد الشارع في السفر حدا فقلنا
بذلك اتباعا للسنة مطلقة ولم نجد أحدا يفسر بما دون الميل. ولكن هو
على أصله وليس هذا اجماعا فإذا كان ظاهر النص يتناول مادون ذلك لم
بضره أن لا يعرف أحدا ذهب إليه كمادته في أمثاله وايضا فليس في
قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك وأيضا فقد ثبت عن ابن عمر انه
كان لا يقصر في يوم أو يومين فإما ان يتعارض أقواله أو تحمل على
اختلاف الأحوال والكلام في مقامين

(١) هنا بيان كتيب ١٦١٠ هـ - ١٢١٠ هـ الأول: لعله مسافة الغدو ورواحه. والآخر

ان قال: مسافة القصر (٢) أهل أصله: أقل ان الغ

(المقام الاول) أن من سافر مثل سفر أهل مكة الى عرفات يقصر وأما اذا قيل ليست محدودة بالمسافة بل الاعتبار بما هو سفر فمن سافر ما يسمى سفراً قصر والا فلا

وقد يركب الرجل فرسخاً يخرج به لكشف أمر وتكون المسافة أميالاً ويرجع في ساعة أو ساعتين ولا يسمى مسافراً وقد يكون غيره في مثل تلك المسافة مسافراً بأن يسير على الأبل والأقدام سيراً لا يرجع فيه ذلك اليوم الى مكانه . والدليل على ذلك من وجوه

(أحدها) انه قد ثبت بالنقل الصحيح المتفق عليه بين علماء أهل الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان يقصر الصلاة بعرفة ومزدلفة وفي أيام منى وكذلك أبو بكر وعمر بعده وكان يصلي خلفهم أهل مكة ولم يأمرهم باتمام الصلاة ولا نقل أحد لا بأسناد صحيح ولا ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأهل مكة لما صلى بالمسلمين ببطن عرنة الظهر ركعتين قصرًا وجمعا : ثم العصر ركعتين بأهل مكة أتموا صلاتكم . ولا أمرهم بتأخير صلاة العصر ولا نقل أحد أن أحداً من الحجاج لا أهل مكة ولا غيرهم صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما صلى بجمهور المسلمين أو نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أو عمر قال بهذا اليوم « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » فقد غلط ، وإنما نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا في جوف مكة لأهل مكة عام الفتح وقد ثبت أن عمر بن الخطاب (١) لأهل مكة لما صلى في جوف مكة ومن

(١) لعل صواب العبارة هكذا ان عمر بن الخطاب قال مثل ذلك لأهل مكة الخ

المعلوم انه لو كان أهل مكة قاموا قائموا وصلوا اربعا وفعلوا ذلك بعرفة
ومزدلفة وبمنى أيام منى لكان مما تتوفر المصالح والدواعي على نقله بالضرورة بل
لو اُخروا صلاة العصر ثم قاموا وادون سائر الحاج فصلوها قصرًا لنقل ذلك
فكيف اذا أتوا الظهر اربعا دون سائر المسلمين، وأيضا فانهم اذا أخذوا في تمام
العصر والذي صلى الله عليه وسلم قد شرع في الظهر لسكان إماما ان ينتظروهم
في طيل القيام وأما ان يفوتهم معه بعض العصر بل أكثرها فكيف اذا كانوا
يتمون الصلوات؟ وهذا حجة على كل أحد وهو على من يقول إن أهل مكة جمعوا
معه أظهر، وذلك أن العلماء تمازعوا في أهل مكة هل يقصرون ويجمعون
بعرفة على ثلاثة أقوال قليل لا يقصرون ولا يجمعون وهذا هو المشهور
عند أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كالقاضي في الشرح، ابن
عقيل في الفصول لا اعتقادهم ان ذلك مما يقضى بالسفر الطويل وهذا قصير
(والثاني) أنهم يجمعون ولا يقصرون وهذا مذهب أبي حنيفة وطائفة من
أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي والمنقولات عن أحمد نوافق هذا
فانه أجاب في غير موضع بأنهم لا يقصرون ولم يقل لا يجمعون وهذا هو
الذي رجحه أبو محمد المقدسي في الجمع وأحسن في ذلك (والثالث) أنهم
يجمعون ويقصرون وهذا مذهب مالك وإسحاق بن راهويه وهو قول
طاوس وابن عينة وغيرهما من السلف وقول طائفة من أصحاب أحمد
والشافعي كأبي الخطاب في العبادات الخمس وهو الذي رجحه أبو محمد
المقدسي وغيره من أصحاب أحمد فان أبا محمد وموافقهم رجحوا الجمع المكي بعرفة
وأما القصر فقال أبو محمد: الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر
إلا أن يثبت الاجماع على ما في المعلوم ان الاجماع لم يثبت على خلافه

وهو اختيار طائفة من علماء أصحاب أحمد كان بعضهم يقصر الصلاة في
سيرة يريد وهذا هو الصواب الذي لا يجوز القول بخلافه إن تبين السنة
وتدبرها فإن من تأمل الأحاديث في حجة الوداع وسياقها علم علما يقينا أن
الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم من أهل مكة وغيرهم صلوا بصلاته
قصرًا وجما ولم يفعلوا خلاف ذلك ولم ينقل أحد قط عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بعرفة ولا مزدلفة ولا منى « يا أهل مكة أتموا صلاتكم
فانا قوم سفر » وإنما نقل أنه قال ذلك في نفس مكة كما رواه أهل السنن
عنه وقوله ذلك في داخل مكة دون عرفة ومزدلفة ومنى دليل على الفرق
وقد روي من جهة أهل العراق عن عمر أنه كان يقول بمنى « يا أهل مكة
أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وليس له اسناد

وإذا ثبت ذلك فالجمع بين الصلاتين قد يقال أنه لأجل النسك
كما نقوله الحنفية وطائفة من أصحاب أحمد وهو مقتضى نصه فإنه يمنع
المكي من القصر بعرفة ولم يمنعه من الجعم ، وقال في جمع المسافر أنه
يجمع في الطويل كالقصر عنده وإذا قيل ألجم لأجل النسك وفيه قولان
أحدهما لا يجمع إلا بعرفة ومردافة كما نقوله الحنفية والثاني أنه يجمع لغير
ذلك من الأسباب المقنضة للجمع وإن لم يكن سفرًا وهو مذهب الثلاثة
مالك والشافعي وأحمد وقد يقال لأن ذلك سفر قصر وهو يجوز الجمع
في السفر القصير كما قال هذا وهذا بعض الفقهاء من أصحاب مالك
والشافعي وأحمد فإن الجمع لا يختص بالسفر والنبي صلى الله عليه وسلم
لم يجمع في حجته إلا بعرفة ومزدلفة ولم يجمع بمنى ولا في ذهابه وإيابه
ولكن جمع قبل ذلك في غزوة تبوك والصحيح أنه لم يجمع بعرفة لمجرد

السفر كما قصر للسفر بل لاشتغاله باتصال الوقوف عن النزول ولا اشتغاله
بالس إلى مزدلفة وكان جمع عرفة لأجل العبادة وجمع مزدلفة لأجل السير
الذي جدد فيه وهو سيره إلى مزدلفة وكذلك كان يصنع في سفره ، كان
إذا جدد به السير آخر الأولى إلى وقت الثانية ثم ينزل فيصلبهما جميعاً
كما فعل بمزدلفة وليس في شريعته ما هو خارج عن القياس بل الجمع الذي
جمعه هناك يشرع أن يفعل نظيره كما يقوله الأكثرون ولكن أبو حنيفة
يقول هو خارج عن القياس وقد علم أن تخصيص العلة إذا لم تكن لقوات
شرط أو وجود مانع دل على فسادها وليس فيما جاء من عند الله اختلاف
ولا تناقض بل حكم الشيء حكم مثله والحكم إذا ثبت بدلة ثبت بنظيرها



وأما القصر فلا ريب أنه من خصائص السفر ولا تعاق له بالنسك
ولا مسوغ لقصر أهل مكة بعرفة وغيرها إلا أنهم بسفر وعرفة عن
المسجد يريد كما ذكره الذين مسحوا ذلك وذكره الأزرق في أخبار مكة
فهذا قصر في سفر قدره يريدون لما رجعوا إلى منى كانوا في الرجوع من
السفر وإنما كان غاية قصدهم ريذا وأي فرق بين سفر أهل مكة إلى
عرفة وبين سفر سائر المسلمين إلى قدر ذلك من بلادهم والله لم يخصص
في الصلاة ركعتين إلا لمسافر فلم أنهم كانوا مسافرين والمقيم إذا اقتدى
بمسافر فإنه يصلي أربعاً كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأهل مكة في مكة
« أتتكم فانا قوم سفر » وهذا مذهب الاثنية الأربعة وغيرهم من
العلماء والكن في مذهب مالك نزاع .

(الدليل الثاني) أنه قد نهى أن تسافر المرأة إلا مع ذي محرم أو

زوج تارة بقدر وتارة يطلق وأقل ما روي في التقدير يريد فدل ذلك على أن البريد يكون سفرًا كما أن الثلاثة الأيام تكون سفرًا واليومين تكون سفرًا واليوم يكون سفرًا هذه الأحاديث ليس لها مفهوم بل نهى عن هذا وهذا وهذا.

(الدليل الثالث) أن السفر لم يحده الشارع وليس له حد في اللغة فرجع فيه إلى ما يعرفه الناس ويمتدونه فما كان عندهم سفرًا فهو سفر والمسافر يريد أن يذهب إلى مقصده ويسود إلى وطنه وأقل ذلك مرحلة يذهب في نصفها ويرجع في نصفها وهذا هو البريد وقد حدوا به هذه المسافة الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي والعدو على الخصم والحضنة وغير ذلك مما هو معروف في موضعه . وهو أحد القولين في مذهب أحمد فلو كانت المسافة محددة لكان حدها بالبريد أجود المكن الصواب أن السفر ليس محددًا بمسافة بل يختلف فيكون مسافرًا في مسافة يريد وقد يقطع أكثر من ذلك ولا يكون مسافرًا .

(الدليل الرابع) أن المسافر رخص الله له أن يفطر في رمضان وأقل الفطر يوم ومسافة البريد يذهب إليها ويرجع في يوم فيحتاج إلى الفطر في شهر رمضان ويحتاج أن يفطر الصلاة بخلاف ما دون ذلك فإنه قد لا يحتاج فيه إلى فطر ولا فطر إذا سافر أول النهار ورجع قبل الزوال وإذا كان غنوه يومًا ورواحه يومًا فإنه يحتاج إلى الفطر والفطر وهذا قد يقتضي أنه قد يرخص له أن يفطر وينظر في بريد وان كان قد لا يرخص له في أكثر منه إذا لم يعد مسافرًا .

(الدليل الخامس) أنه ليس بتحديد من حد المسافة ثلاثة أيام بأولي

من حدها بيومين ولا اليومان بأولى من يوم فوجب أن لا يكون لها حد بل كل ما يسمى سفراً يشرع. وقد ثبت بالسنة القصر في مسافة يريد فلم أن في الاسفار ما قد يكون بريداً وأدنى ما يسمى سفراً في كلام الشارع البريد وأما مادون البريد كالليل فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأتي قباء كل سبت وكان يأتيه راكباً ومشياً ولا ريب أهل قبا وغيرهم من أهل العوالي كانوا يأتون إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ولم يقصر الصلاة هو ولا هم وقد كانوا يأتون الجمعة من نحو ميل وفرسخ ولا يقصرون الصلاة والجمعة على من سمع النداء والنداء قد يسمع من فرسخ وليس كل من وجبت عليه الجمعة أبيع له القصر والعوالي بعضها من المدينة وإن كان اسم المدينة يتناول جميع المساكن كما قال تعالى (ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) وقال (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله) وأما ما نقل عن ابن عمر فينظر فيه هل هو ثابت (أم لا) فإن ثبت فالرواية عنه مختلفة وقد خالفه غيره من الصحابة ولعله أراد إذا قطعت من المسافة ميلاً لا ريب أن قباء من المدينة أكثر من ميل وما كان ابن عمر ولا غيره يقصرون الصلاة إذا هبوا إلى قباء فقصر أهل مكة الصلاة بعرفة وعدم قصر أهل المدينة الصلاة إلى قباء ونحوها مما حول المدينة دليل على الفرق والله أعلم

والصلاة على الراحة إذا كانت مختصة بالسفر لا تفعل إلا فيما يسمى سفراً ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحته

في خروجه الى مسجد قباء مع انه كان يذهب اليه راكباً وماشيّاً ولا كان المسلمون الداخلون من العوالي يعلمون ذلك وهذا لان هذه المسافة قريبة كالمسافة في مصر واسم المدينة يتناول المساكن كلها فلم يكن هناك الا أهل المدينة والاعراب كما دل عليه القرآن فمن لم يكن من الاعراب كان من أهل المدينة وحينئذ فيكون مسيره الى قباء كأنه في المدينة فلو سوغ ذلك سوغت الصلاة في مصر على الراحلة والا فلا فرق بينهما

والنبي صلى الله عليه وسلم لما كان يصلي بأصحابه جمعا وقصر الم يكن يأمر أحدا منهم بنية الجمع والقصر بل يخرج من المدينة الى مكة يصلي ركعتين من غير جمع ثم صلى بهم الظهر بعرفة ولم يعلمهم انه يريد ان يصلي العصر بعدها ثم صلى بهم العصر ولم يكونوا نواوا الجمع وهذا جمع تقديم وكذلك لما خرج من المدينة صلى بهم بذي الحليفة العصر ركعتين ولم يأمرهم بنية قصر وفي الصحيح انه لما صلى إحدى صلاتي العشي وسلم من اثنتين قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت قال « لم أنس ولم تقصر » قل يلى قد نسيت قال « أ كما يقول ذو اليمين » قالوا نعم فأتم الصلاة ولو كان القصر لا يجوز الا اذا نواه لين ذلك ولو كانوا يعلمون ذلك والامام أحمد لم ينقل عنه فيما أعلم انه اشترط النية في جمع ولا قصر ولكن ذكره طائفة من أصحابه كالحرق والقاضي

وأما أبو بكر عبد العزيز وغيره فمالوا انما يوافق مطلق مخصوصه وقالوا لا يشترط للجمع ولا للقصر نية وهو قول الجمهور من العلماء كمالك وأبي حنيفة وغيرهما بل قد نص أحمد على ان المسافر له أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق وعلى ذلك بأنه يجوز له الجمع كما نقله عنه

ابو طالب والمروزي وذكر ذلك القاضي في الجامع الكبير فعلم انه لا يشترط في الجمع نية

ولا تشترط أيضا المقارنة فانه لما أباح أن تصلى العشاء قبل مغيب الشفق وعلله بأنه يجوز له الجمع لم يجز إن زاد به الشفق الأبيض لأن مذهبه المتواتر عنه أن المسافر يصلّي العشاء بعد مغيب الشفق الأحمر وهو أول وقتها عنده وحينئذ يخرج وقت المغرب عنده فلم يكن مصليا لها في وقت المغرب بل في وقتها الخاص . وأما في الحضر فاستحب تأخيرها الى أن يغيب الأبيض قال لأن الحرة قد تسترها الحيطان فيظن أن الأحمر قد غاب ولم يغيب فإذا غاب البياض تيقن مغيب الحرة فالشفق عنده في الموضين الحرة لكن لما كان الشك في الحضر لاستتار الشفق بالحيطان احتاط بدخول الأبيض فهذا مذهبه المتواتر عن نصوصه الكثيرة .

وقد حكى بعضهم رواية عنه أن الشفق في الحضر الأبيض وفي السفر الأحمر وهذه الرواية حقيقتها كما تقدم وإلا فلم يقل أحمد ولا غيره من علماء المسلمين أن الشفق في نفس الأمر يختلف بالحضر والسفر وأحمد قد علل الفرق ولو حكى عنه لفظ يحمل كان المهر من كلامه بيانه . وقد حكى بعضهم رواية عنه أن الشفق مطلق البياض وما أمان هذا إلا غلطاً عليه وإذا كان مذهبه أن أول الشفق إذا غاب في السفر خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء وهو يجوز للمسافر أن يصلّي العشاء قبل مغيب الشفق وعلل ذلك بأنه يجوز له الجمع علم انه صلاها قبل مغيبها لا بعد مغيب الأحمر فانه حينئذ لا يجوز التعليل بجواز الجمع .

الثاني ^(١) ان ذلك من كلامه يدل على ان الجمع عنده هو الجمع في الوقت وان لم يصل احدهما بالآخرى كالجمع في وقت الثانية على المشهور من مذهبه ومذهب غيره وانه اذا صلى المغرب في أول وقتها والعشاء في آخر وقت المغرب حيث يجوز له الجمع جاز ذلك . وقد نص أيضاً على نظير هذا فقال اذا صلى احدي صلاتي الجمع في بيته والاخرى في المسجد فلا بأس وهذا نص منه على ان الجمع هو جمع في الوقت لا تشترط فيه المواصله وقد تأول ذلك بعض اصحابه على قرب الفصل وهو خلاف النص ولان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم بالمدينة ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً لم ينقل انه أمرهم ابتداء بالنية ولا السلف بعده وهذا قول الجمهور كأبي حنيفة ومالك وغيرهما وهو في القصر مبني على فرض المسافر فصارت الاقوال للعلماء في اقتران الفعل ثلاثة

(أحدها) انه لا يجب الاقتران لا في وقت الاولى ولا الثانية كما قد نص عليه أحمد كما ذكرناه في السفر وجمع المطر

(والثاني) انه يجب الاقتران في وقت الاولى دون الثانية وهذا هو المشهور عند أكثر أصحابه المتأخرين وهو ظاهر مذهب الشافعي فان كان الجمع في وقت الاولى اشترط الجمع وان كان في وقت الآخرة فانه يصلي الاولى في وقت الثانية وأما الثانية فيصليها في وقتها فتصح صلاته

(١) في هامش الاصل : كذا في الاصل ولم يسق بالمعطف عليه اه والظاهر أن الاول الذي جعل هذا ثانياً له هو ما ذكر من عدم اشتراط المقارنة بين الصلاتين في الجمع فتأمل

لها وان أخرها ولا يأنم بالتأخير وعلى هذا تشرط الموالاة في وقت
الاولى دون الثانية

(والثالث) تشرط الموالاة في الموضعين كما يشترط الترتيب وهذا
وجه في مذهب الشافعي واحمد ومعنى ذلك انه اذا صلى الاولى وأخر
الثانية أتم وان كان وقت صحيحة لانه لم يكن له اذا أخر الاولى الا أن
يصلى الثانية معها فاذا لم يفعل ذلك كان بمنزلة من أخرها الى وقت
الضرورة ويكون قد صلاها في وقتها مع الاثم

حكم الموالاة بين صلاتي الجمع

والصحيح انه لا تشرط الموالاة بحال لا في وقت الاولى ولا في
وقت الثانية فانه ليس لذلك حد في الشرع ، ولان مراعاة ذلك يسقط
مقصود الرخصة ، وهو شبهه بقول من حمل الجمع على الجمع بالفعل وهو أن
يسلم من الاولى في آخر وقتها ويحرم بالثانية في أول وقتها كما تأول جمعه على
ذلك طائفة من العلماء أصحاب أبي حنيفة وغيرهم ، ومراعاة هذا من أصعب
الاشياء وأشقها فانه يريد أن يتبدى فيها اذا بقي من الوقت مقدار أربع
ركعات أو ثلاث في المغرب ، ويريد مع ذلك أن لا يطيلها ، وان كان بنية
الاطالة تشرع في الوقت الذي يحتمل ذلك ، واذا دخل في الصلاة ثم بدا
له أن يطيلها أو أن ينتظر أحداً ليحصل الركوع والجماعة لم يشرع ذلك
ويجتهد في أن يسلم قبل خروج الوقت ، ومعلوم ان مراعاة هذا من
أصعب الاشياء علما وعملا وهو يشغل غالب المصلي غير مقصود الصلاة
والجمع شرع رخصة ودفعاً للخرج عن الامة ، فكيف لا يشرع الا مع
خرج شديد ومع ما ينقض مقصود الصلاة ؟

فعلم انه كان صلى الله عليه وسلم اذا أخرج الظهر وصعد العصر وأخرج المغرب وصعد العشاء يفعل ذلك على الوجه الذي يحصل به التيسير ورفع الحرج له ولأئمة ولا يلتزم انه لا يسلم من الاولى الا قبل خروج وقتها الخاص وكيف يعلم ذلك المصلي في الصلاة وآخر وقت الظهر وأول وقت العصر انما يعرف على سبيل التحديد بالظل والمصلي في الصلاة لا يمكنه معرفة الظل ولم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم آلات حساية يعرف بها الوقت ، ولا موقت يعرف ذلك بالآلات الحسائية ، والمغرب انما يعرف آخر وقتها بنعيب الشفق ، فيحتاج ان ينظر الى جهة الغرب هل قرب الشفق الاحمر أو الابيض ؟ والمصلي في الصلاة منهي عن مثل ذلك واذا كان يصلي في بيت أو فسطاط أو نحو ذلك مما يستره عن الغرب ويتعذر عليه في الصلاة النظر الى المغرب فلا يمكنه في هذه الحال أن يتحرى السلام في آخر وقت المغرب بل لابد أن يسلم قبل خروج الوقت بزمن يعلم انه معه يسلم قبل خروج الوقت

ثم الثانية لا يمكنه على قولهم أن يشرع فيها حتى يعلم دخول الوقت وذلك يحتاج إلى عمل وكلفة مما لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يراعيه بل ولا أصحابه ، فهو لا يمكن الجمع على قولهم في غالب الاوقات لغالب الناس الا مع تقريب الفعل ، وأولئك لا يكون الجمع عندهم الا مع اقتران الفعل ، وهو لا فهموا من الجمع اقتران الفعلين في وقت واحد أو وقتين ، وأولئك قالوا لا يكون الجمع الا في وقتين ، وذلك يحتاج إلى تفريق الفعل وكلا القواين ضعيف

والسنة جاءت بأوسع من هذا وهذا ولم تكلف الناس لا هذا ولا هذا ، والجمع حائز في الوقت المشترك فتارة يجمع في أول الوقت كما جمع بمرفة وتارة يجمع في وقت الثانية كما جمع بمزدلفة وفي بعض أسفاره وتارة يجمع فيما بينهما في وسط الوقتين وقد يعمان مكا في آخر وقت الأولى وقد يعمان مكا في أول وقت الثانية ، وقد تقع هذه في هذا وهذه في هذا وكل هذا جائز لأن أصل هذه المسألة أن الوقت عند الحاجة مشترك والتقديم والتوسط بحسب الحاجة والمصلحة ففي عرفة ونحوها يكون التقديم هو السنة وكذلك جمع المطر ، السنة أن يجمع للمطر في وقت المغرب حتى يختلف مذهب أحمد هل يجوز أن يجمع للمطر في وقت الثانية ؛ على وجهين وقيل إن ظاهر كلامه أنه لا يجمع وفيه وجه ثالث أن الأفضل التأخير وهو غلط يخالف السنة والاجماع القديم وصاحب هذا القول ظن أن التأخير في الجمع أفضل مطلقا لأن الصلاة يجوز فعلها بعد الوقت عند النوم والنسيان ، ولا يجوز فعلها قبل الوقت بحال ، بل لو صلاها قبل الزوال وقبل الفجر أعادها ، وهذا غلط فإن الجمع بمزدلفة إنما المشروع فيه تأخير المغرب إلى وقت العشاء بالسنة المتواترة واتفاق المسلمين وما علمت أحداً من العلماء سوغ له هناك أن يصلي العشاء في طريقه ، وإنما اختلفوا في المغرب هل له أن يصليها في طريقه على قولين . وأما التأخير فهو كالتقديم ، بل صاحبه أحق بالذم ، ومن نام عن صلاة أو نسيها فإن وقتها في حقه حين يستيقظ ويذكرها ، وحينئذ هو مأمور بها لا وقت لها إلا ذلك فلم يصليها إلا في وقتها

وأما من صلى قبل الزوال وطلوع الفجر الذي يحصل به ، فإن كان متعمداً فهذا فعل مالم يؤمر به ، وأما إن كان عاجزاً عن معرفة الوقت

كالحبوس الذي لا يمكنه معرفة الوقت فهذا في اجزائه قولان للعلماء وكذلك في صيامه اذا صام حيث لا يمكنه معرفة شهوره رمضان كالاسير اذا صام بالتحري ثم تبين له أنه قبل الوقت ففي اجزائه قولان للعلماء ، وأما من صلى في المصر قبل الوقت غلطا فهذا لم يفعل ما أمر به وهل تعتقد صلاته تقلا أو تقع باطلا ، على وجهين في مذهب احمد وغيره

والمقصود أن الله لم يبح لاحد أن يؤخر الصلاة عن وقتها بحال كما لم يبح له أن يفعلها قبل وقتها بحال فليس جمع التأخير بأولى من جمع التقديم ، بل ذلك بحسب الحاجة والمصلحة فقد يكون هذا أفضل وقد يكون هذا أفضل ، وهذا مذهب جمهور العلماء وهو ظاهر مذهب احمد المنصوص عنه وغيره . ومن أطاق من أصحابه القول بتفضيل أحدهما مطلقا فقد اخطأ على مذهبه

الاحاديث في الجمع تقديمًا وتأخيرًا

وأحاديث الجمع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم مأثورة من حديث ابن عمر وابن عباس وانس ومعاذ وابي هريرة وجابر ، وقد تأول هذه الاحاديث من انكر الجمع على تأخير الاولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى أول وقتها ، وقد جاءت الروايات الصحيحة بأن الجمع كان يكون في وقت الثانية وفي وقت الاولى وجاء الجمع مطلقا ، والمفسرين المطلق في الصحيحين من حديث سفيان عن الزهري عن سالم عن ابيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جدد به السير جمع بين المغرب والعشاء . وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء . رواه مسلم ، وروى مسلم

من حديث يحيى بن سعيد حدثنا عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر انه كان اذا جدَّ به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جدَّ به السير جمع بين المغرب والعشاء

حديث ابن عمر في جمع التأخير

قال الطحاوي : حديث ابن عمر انما فيه الجمع بعده غيب الشفق من فعله وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الصلاتين ولم يذكر كيف كان جمعه ، وهذا انما فيه التأخير من فعل ابن عمر لا فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر المثبتون ما رواه محمد بن يحيى الذهلي حدثنا حماد بن مسعدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر أسرع السير بجمع بين المغرب والعشاء فسألت ناعما فقال : بعد ما غاب الشفق بساعة وقال : اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك اذا جدَّ به السير ، ورواه سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن ابن عمر استصرخ على صفية بنت أبي عبيد وهو بمكة وهي بالمدينة فأقبل فصار حتى غربت الشمس وبدت النجوم فقال رجل كان يصحبه : الصلاة الصلاة ، فصار ابن عمر ، فقال له سالم : الصلاة ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به أمر في سفر جمع بين هاتين الصلاتين . فصار حتى اذا غاب الشفق جمع بينهما و صار ما بين مكة والمدينة اثلاثا

وروى البيهقي هذين بإسناد صحيح مشهور ، قال ورواه معمر عن أيوب وموسى بن عقبة عن نافع ، وقال في الحديث فأخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوي من الليل ثم نزل فصلى المغرب والعشاء قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك اذا جدَّ به السير أو

جزبه أمر (قال) ورواه يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع فذكر انه سار قريبا من ربيع الليل ثم نزل فصلى ورواه من طريق الدارقطني حدثنا ابن صاعد والنيسابوري حدثنا العباس بن الوليد بن يزيد أخبرني عمر بن محمد بن يزيد حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر عن ابن عمر انه أقبل من مكة وجاءه خبر صغية بنت أبي عبيد فأسرع السير فلما غابت الشمس قال له انسان من أصحابه الصلاة ، فسكت ثم سار ساعة فقال له صاحبه : الصلاة ، فقال الذي قال له « الصلاة » انه ليعلم من هذا علما لا أعلمه فسار حتى اذا كان بعد ما غاب الشفق بساعة نزل فأقام الصلاة وكان لا ينادي شيء من الصلاة في السفر فأقام فصلى المغرب والعشاء جميعا جمع بينهما ثم قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق بساعة ، وكان يصلي على ظهر راحلته أين توجهت به السبحة (١) في السفر ويخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصنع ذلك

قال البيهقي : اتفقت رواية يحيى بن سعيد الانصاري وموسى ابن عقبة وعبيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني وعمر بن محمد بن زيد على أن جمع عبد الله بن عمر بين الصلاتين بعد غيوبة الشفق وخالفهم من لا يدانيهم في حفظ أحاديث نافع ، وذكر أن ابن جابر رواه عن نافع ولفظه : حتى اذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق فصلى بنا ثم أقبل عليا فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عجل به الامر صنع هكذا . وقال : وبمعناه رواه فضيل بن غزوان وعطاف بن

(١) المراد بالسبحة النافلة

خالد عن نافع ، ورواية الحناظ من اصحاب نافع اولى بالصواب فقد رواه سالم بن عبدالله واسلم مولى عمر وعبدالله بن دينار واسماعيل بن عبد الرحمن ابن ذويب عن ابن عمر بنحو روايتهم ، اما حديث سالم فرواه عاصم بن محمد عن اخيه عمر بن محمد عن سالم ، واما حديث اسلم فأسنده من حديث ابن ابي مريم : اذا محمد ابن جعفر اخبرني زيد بن اسلم عن ابيه قال : كنت مع ابن عمر فباناه عن سفيانة شدة وجع فأسرع السير حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعتمة جمع بينهما قال : اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جدد به السير اخر المغرب وجمع بينهما . رواه البخاري في صحيحه عن ابن ابي مريم وأسنده أيضا من كتاب يعقوب بن سفيان أنا أبو صالح وابن بكير قالا حدثنا الليث قال قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني عبدالله بن دينار وكان من صالحى المسلمين صدقا ودينا قال . غابت الشمس ونحن مع عبدالله ابن عمر فسرنا فلما رأينا قد أمسى قلنا له الصلاة فسكت حتى غاب الشفق وتصويت النجوم فنزل فصلى الصلاتين جميعا ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جدد به السير صلى صلاتي هذه . يقول جمع بينهما بعد ليل وأما حديث اسماعيل بن عبد الرحمن فأسنده من طريق الشافعي وأبي نعيم عن ابن عيينة عن أبي نجيح عن اسماعيل بن عبد الرحمن ابن ذويب قال : صحبت ابن عمر فلما غابت الشمس هبنا ان نقول له قم إلى الصلاة فلما ذهب يبايض الافق وخمة العشاء نزل فصلى ثلاث ركعات وركعتين ثم التفت الينا فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل

حديث أنس في جمع التقديم

وأما حديث أنس ففي الصحيحين عن ابن شهاب عن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب. هذا لفظ الفعل عن عقيل عنه، ورواه مسلم من حديث ابن وهب حدثني جابر بن اسماعيل عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا عجل به السير ^(١) يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق. ورواه مسلم من حديث شعبة حدثنا الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما، ورواه من حديث الاسماعيلي ^(٢) أنا القريائي أنا اسحق بن راهويه أنا شعبة بن سوار عن ليث عن عقيل عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في السفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل قلت هكذا في هذه الرواية وهي مخالفة للمشهور من حديث أنس وأما حديث معاذ بن أفراد مسلم رواه من حديث مالك بن زهير بن معاوية وقره بن خالد وهذا اللفظ مالك عن أبي الزبير المكي عن أبي الطيفل عامر بن وائلة أن معاذ بن جبل أخبرهم أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع بين

(١) في نسخ مسلم عجل عليه السفر (٢) ظاهر هذا ان مسلما روى حديث أنس هذا باللفظ الآتي عن الاسماعيلي وليس كذلك والصواب ان الاسماعيلي رواه عن جعفر الثريائي عن اسحق الخ

الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأخر الصلاة يومئذ ثم خرج فصلي الظهر والعصر ثم دخل ثم خرج فصلي المغرب والعشاء

(قلت) اجمع على ثلاث درجات اما اذا كان سائراً في وقت الاولى فانما ينزل في وقت الثانية فهذا هو اجمع الذي ثبت في الصحيحين من حديث انس وابن عمر وهو نظير جمع مزدلفة ، وأما اذا كان وقت الثانية سائراً أو راكباً فجمع في وقت الاولى فهذا نظير اجمع بعرفة ، وقد روي ذلك في السنن كما سنذكره إن شاء الله ، وأما اذا كان نازلاً في وقتها جميعاً نزولاً مستمراً فهذا ما علمت روي ما يستدل به عليه الاحديث معاذ هذا فان ظاهره انه كان نازلاً في خيمة في السفر وانه اخر الظهر ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً ثم دخل الى بيته ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعاً فان الدخول والخروج انما يكون في المنزل واما السائر فلا يقال دخل وخرج ، بل نزل وركب. وتبوك هي آخر غزوات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسافر بعدها الاحجة الوداع ، وما نقل انه جمع فيها الا بعرفة ومزدلفة واما مني فلم ينقل احداً انه جمع هناك بل نقلوا انه كان يقصر الصلاة هناك ، ولا نقلوا انه كان يؤخر الاولى الى آخر وقتها ، ولا يقدم الثانية الى اول وقتها وهذا دليل على انه كان يجمع احياناً في السفر واحياناً لا يجمع وهو الاغلب على اسفاره انه لم يكن يجمع بينهما وهذا يبين ان اجمع ليس من سنة السفر كالتقصير بل يفعل للحاجة سواء كان في السفر أو في الحضر فانه قد جمع أيضاً في الحضر لثلاث مخرج امته. فالمسافر اذا احتاج الى اجمع جمع سواء كان ذلك لسيره وقت الثانية او وقت الاولى وشق

التزول عليه او كان مع نزوله لحاجة اخرى مثل ان يحتاج الى النوم والاستراحة وقت الظهر ووقت العشاء فينزل وقت الظهر وهو تبيان سهر ان جائع محتاج الى راحة واكل ونوم فيؤخر الظهر الى وقت العصر ثم يحتاج ان يقدم العشاء مع المغرب وينام بعد ذلك ليستيقظ نصف الليل لسفره ، فهذا ونحوه يباح له الجمع

واما النازل اياما في قرية او مصر وهو في ذلك كاهل المصر فهذا وان كان يقصر لانه مسافر فلا يجمع كما أنه لا يصلي على الراحلة ولا يصلي بالتيم ولا يأكل الميتة . فهذه الامور أبيعحت للحاجة ولا حاجة به الى ذلك بخلاف القصر فانه سنة صلاة السفر

والجمع في وقت الاولى كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة فثأثور في السنن مثل الحديث الذي رواه ابو داود والترمذي وغيرهما من حديث المفضل بن فضالة عن الليث بن سعد عن هاشم بن سعد عن ابي الزبير عن ابي الطفيل عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا زاغت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين الظهر والعصر وان ارتحل قبل ان تزيع الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر ، وفي المغرب مثل ذلك ان غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل ان تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم نزل فجمع بينهما قال الترمذي حديث معاذ حديث حسن غريب (قلت) وقد رواه قتيبة عن الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي الطفيل لكن انكروه على قتيبة قال البيهقي تفرد به قتيبة عن الليث وذكر عن البخاري قال قلت لقتيبة مع من كذبت عن الليث ابن سعد حديث يزيد بن ابي حبيب عن ابي الطفيل فقال كتبه مع خالد

المداثي قال البخاري وكان خاله هذا يدخل الاحاديث على الشيوخ قال البيهقي وانما أنكروا من هذا رواية يزيد بن ابي حبيب عن ابي الطفيل فأما رواية ابي الزبير عن ابي الطفيل فهي محفوظة صحيحة (قلت) وهذا الجمع الذي فسر هـشام بن سعد عن ابي الزبير ، والذي ذكره مالك يدخل في الجمع الذي اطلقه الثوري وغيره فمن روى عن ابي الزبير عن ابي الطفيل عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء عام تبوك وهذا الجمع الاول ليس في المشهور من حديث انس لان المسافر اذا ارتحل بعد زيف الشمس ولم ينزل وقت العصر فهذا مما لا يحتاج الى الجمع بل يصلي العصر في وقتها وقد يتصل سيره الى الغروب فهذا يحتاج الى الجمع بمنزلة جمع عرفة لما كان الوقوف متصلا الى الغروب صلى العصر مع الظهر اذ كان الجمع بحسب الحاجة

وبهذا تتفق احاديث النبي صلى الله عليه وسلم والا فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين متماثلين ، ولم ينقل احد عنه انه جمع بين ولا بمكة عام الفتح ولا في حجة الوداع مع انه اقام بها بضعة عشر يوما يقصر الصلاة ، ولم يقل أحد إنه جمع في حجته الا بعرفة ومزدلفة فلم أنه لم يكن جمعه لقصره وقد روي الجمع في وقت الاولى في المصنوع من حديث ابن عباس ايضا موافقة لحديث معاذ ذكره ابو داود فقال وروى هـشام بن عروة عن حسين بن عبد الله عن كريب عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحو حديث الفضل (قلت) هذا الحديث معروف عن حسين وحسين هذا ممن يعتبر بحديثه ويستشهد به ولا يعتمد عليه وحده فقد تكلم فيه علي ابن المديني والنسائي ورواه البيهقي من حديث عثمان بن عمر عن ابن

جريح عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين
الظهر والعصر وإذا لم تزل حتى يرتحل سار حتى إذا دخل وقت العصر نزل
فجمع الظهر والعصر وإذا غابت الشمس وهو في منزله جمع بين المغرب والعشاء
وإذا لم تغب حتى يرتحل سار حتى أتت العتمة نزل فجمع بين المغرب والعشاء
قال البيهقي ورواه حجاج بن محمد عن ابن جريح أخبرني حسين عن كريب
وكان حسين سمعه منها جميعا واستشهد على ذلك برواية عبد الرزاق عن
ابن جريح وهي معروفة وقد رواها الدارقطني وغيره وهي من كتب
عبد الرزاق قال عبد الرزاق عن ابن جريح حدثني حسين بن عبد الله
ابن عبيد الله بن عباس عن عكرمة وعن كريب عن ابن عباس أن ابن
عباس قال : إلا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر؟
قلنا بلى . قال كان إذا زاغت له الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر
قبل أن يركب، وإذا لم تزغ له في منزله سار حتى إذا حانت العصر نزل
فجمع بين الظهر والعصر، وإذا حانت له المغرب في منزله جمع بينهما وبين
العشاء وإذا لم تحن في منزله ركب حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما
قال الدارقطني ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح عن هشام
ابن عروة عن حسين عن كريب فاحتمل أن يكون ابن جريح سمعه
ولا من هشام بن عروة عن حسين كقول عبد المجيد عنه ثم لقي ابن
جريح حسينا فسمعه منه كقول عبد الرزاق وحجاج عن ابن جريح . قال
البيهقي وروي عن محمد بن عجلان ويزيد بن الهادي وأبي رويس المدني
عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس ، وهو بما تقدم من

شواهد يهوى ، وذكر ما ذكره البخاري تعليقا : حديث إبراهيم بن طهمان عن الحسين بن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر مسيره ، وجمع بين المغرب والعشاء . أخرجه البخاري في صحيحه فقال : وقال إبراهيم بن طهمان فذكره

(قلت) قوله على ظهر مسيره قد يراد به على ظهر مسيره في وقت الاولى وهذا مما لا ريب ويدخل فيه ما إذا كان على ظهر مسيره في وقت الثانية كما جاء صريحا عن ابن عباس . قال البيهقي : وقد روى أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس لا نعلمه إلا مرفوعا بمعنى رواية الحسين وذكر ما رواه اسماعيل بن اسحاق ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس ولا أعلمه إلا مرفوعا والافهوع عن ابن عباس أنه كان إذا نزل منزلا في السفر فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ، قال اسماعيل حدثنا عارم حدثنا حماد فذكره . قال عارم هكذا حدث به حماد قال : كان إذا سافر فنزل منزلا فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ، ورواه حماد بن سلمة عن أيوب عن قول ابن عباس قال اسماعيل ثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس قال : إذا كنتم سائرين فنبأ بكم المنزل فسيروا حتى تصيبوا تجمعون بينها ، وإن كنتم نزولا فجل بكم أمر فاجمعوا بينها ثم ارتحلوا (قلت) حديث ابن عباس في الجمع بالمدينة صحيح من مشاهير الصحاح كما سيأتي إن شاء الله

وأما حديث جابر في سنن أبي داود وغيره من حديث عبد العزيز

ابن محمد عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غابت له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف . قال البيهقي ورواه من حديث الحماني عن عبد العزيز ، ورواه الأجلع عن أبي الزبير كذلك قال أبو داود حدثنا محمد بن هشام جارا محمد بن حنبل حدثنا جعفر بن عون عن هشام ابن سعد قال بينهما عشرة أميال يعني بين مكة وسرف (قلت) عشرة أميال ثلاثة فراسخ وثلاث ، والبريد أربعة فراسخ ، وهذه المسافة لا تقطع في السير الحثيث حتى يغيب الشفق ، فإن الناس يسرون من عرفة عقب المغرب ولا يصلون إلى جمع إلا وقد غاب الشفق ، ومن عرفة إلى مكة يريد ، فجمع دون هذه المسافة وهم لا يصلون إليها إلا بعد غروب الشفق فكيف بسرف ، وهذا يوافق حديث ابن عمر وأنس وابن عباس أنه إذا كان سائرا آخر المغرب إلى أن يغرب الشفق ثم يصليهما جميعا

قال البيهقي والجمع بين الصلاتين بمذر السفر من الأمور المشهورة المستعملة فيما بين الصحابة والتابعين مع الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم عن أصحابه ، ثم ما أجمع عليه المسلمون من جمع الناس بعرفة ثم بالزدلفة ، وذكر ما رواه البخاري من حديث سعيد عن الزهري أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء

قال سالم وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك إذا أعجله السير في السفر يقيم صلاة المغرب فيصلبها ثلاثا ثم يسلم ، ثم قلما يلبث حتى يقيم صلاة العشاء ويصلبها ركعتين ثم يسلم ولا يسبح بينهما بركعة ولا يسبح بعد العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل

وروى مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال لسالم بن عبد الله بن عمر
ما أشد ما رأيت أبلك عبد الله بن عمر آخر المغرب في السفر قال : غربت له
الشمس بذات الجيش فصلاها بالعقيق . قال البيهقي : رواه الثوري عن
يحيى بن سعيد وزاد فيه : ثمانية أميال

ورواه ابن جريج عن يحيى بن سعيد وزاد فيه قال (قالت) أي ساعة
تلك ؟ قال : قد ذهب ثلث الليل أو ربه . قال ورواه يزيد بن هارون عن
يحيى بن سعيد عن نافع قال : فسار أميالا ثم نزل فصلى . قال يحيى : وذكر لي
نافع هذا الحديث مرة أخرى فقال : سار قريبا من ربع الليل ثم نزل فصلى
وروى من مصنف سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن جابر بن زيد
عن ابن عباس أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر ويقول هي ستة .
ومن حديث علي بن حاصم أخبرني الجريري وسلمان التيمي عن أبي عثمان
النهدي قال : كان سعيد بن زيد وأسماء بن زيد إذا عجل بهما السير جمعا
بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء

ورويانا في ذلك عن سعيد بن أبي وقاص وأنس بن مالك ، وروى
عن عمر وعثمان . وذكر ما ذكره مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه قال
سألت سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر ؟ فقال :
نعم لا بأس بذلك ألا ترى إلى صلاة الناس بعرفة ، وذكر في كتاب يعقوب ابن
سفيان ثنا عبد الملك بن أبي سلمة ثنا لداروردي عن زيد بن أسلم وربيعة ابن أبي
عبد الرحمن ومحمد بن المنكدر وأبي الزناد في أمثال لهم خرجوا إلى الوليد وكان
أرسل إليهم يستفتيهم في شيء وكانوا يجتمعون بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس
(قالت) فهذا استدلال من السلف بجمع عرفة على نظيره وأن الحكم
ليس مختصا وهو جمع تقديم للحاجة في السفر

وأما الجمع بالمدينة لأجل المطر، أو غيره فقد روى مسلم وغيره من حديث أبي الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر. وممن رواه عن أبي الزبير مالك في موطأه وقال: أظن ذلك كان في مطر. قال البيهقي: وكذلك رواه زهير بن معاوية وحماد بن سلمة عن أبي الزبير «في غير خوف ولا سفر» إلا أنهم لم يذكروا المغرب والعشاء وقالوا «بالمدينة» ورواه أيضاً ابن عيينة وهشام بن سعد عن أبي الزبير بمعنى رواية مالك وساق البيهقي طرقها وحدث زهير رواه مسلم في صحيحه ثنا أبو الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر.

قال أبو الزبير فسألت سعيداً لم فعل ذلك؟ قال سألت ابن عباس كما سألتني فقال أراد أن لا يخرج أحداً من أُمَّته. قال وقد خالفهم قرّة في الحديث فقال: في سفرة سافرهما إلى تبوك. وقد رواه مسلم من حديث قرّة عن أبي الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ في سفرة سافرهما في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء. فقلت لابن عباس ما حمله على ذلك؟ قال أراد أن لا يخرج أُمَّته.

قال البيهقي وكان قرّة أراد حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ فهذا لفظ حديثه. وروى سعيد بن جبيرة الحديثين جميعاً فسمع قرّة أحدهما ومن تقدم ذكره الآخر (قال) وهذا أشبه فند روى قرّة حديث أبي الطفيل أيضاً قلت وكذا رواه مسلم فروي هذا المتن من حديث معاذ ومن حديث ابن عباس فإن قرّة ثقة حافظ وقد روى الضحاوي حديث قرّة

عن أبي الزبير فجعله مثل حديث مالك عن أبي الزبير ، حديث أبي الطفيل وحديثه هذا عن سعيد ، فدل ذلك على أن أبا الزبير حدث بهذا وبهذا . قال البيهقي ورواه حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير يخالف أبا الزبير في متنه ، وذكره من حديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر . والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر . قيل له : فما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته . وفي رواية وكيع قال سعيد قلت لابن عباس لم فعل ذلك رسول الله ﷺ ؟ قال كيلا يخرج أمته . ورواه مسلم في صحيحه قال البيهقي ولم يخرج البخاري مع كون حبيب بن أبي ثابت من شرطه ، ولعله إنما أعرض عنه . والله أعلم . لما فيه من الاختلاف على سعيد بن جبير قال : ورواية الجماعة عن أبي الزبير أولى أن تكون محفوظة ، فقد رواه عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس بتريب من معنى رواية مالك عن أبي الزبير (قلت) تقديم روابه أبي الزبير على رواية حبيب بن أبي ثابت لأوجه له . فإن حبيب ابن أبي ثابت من رجال الصحيحين ، فهو أحق بالتقديم من أبي الزبير . وأبو الزبير من أفراد مسلم ، وأبضا فأبو الزبير اختلف عنه عن سعيد بن جبير في اثنين . نارة يجعل ذلك في السفر كما رواه عنه قرعة موافقة حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل . ونارة يجعل ذلك في المدينة كما روى أكثر من اثنين . فهذا أبو الزبير قد روي عنه ثلاثة أحاديث . حديث أبي الطفيل عن . ما ذفي جمع السفر . وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس . وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس الذي فيه جمع المدينة . ثم قد جعلوا هذا

كله صحيحا. لان أبا الزبير حافظ فلم لا يكون حديث حبيب بن أبي ثابت أيضا ثابتا عن سعيد بن جبير وحبيب اوثق من أبي الزبير ؛ وسائر أحاديث ابن عباس الصحيحة تدل على ما رواه حبيب . فان الجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن لاجل المطر ، وأيضا فقله بالمدينة يدل على أنه لم يكن في السفر ، فقله : جمع بالمدينة في غير خوف ولا مطر . اولى بأن يقال من غير خوف ولا سفر ، ومن قال اظنه في المطر ، فظان ظنه ليس هو في الحديث ، بل مع حفظ الرواة . فالجمع صحيح ، قال من غير خوف ولا مطر ، وقال ولا سفر ، والجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن بهذا ولا بهذا . وبهذا اسند احمد به على الجمع لهذه الامور بطريق الاولى . فان هذا الكلام يدل على أن الجمع لهذه الامور اولى ، وهذا من باب التنبيه بالفعل ، فانه إذا جمع ايرفع الخرج الحاصل بدون الخوف والمطر والسفر ، فالخرج الحاصل بهذه اولى أن يرفع ، والجمع لها اولى من الجمع لغيرها

ومما يبين أن ابن عباس لم يرد الجمع للمطر — وإن كان الجمع للمطر اولى بالجواز — بما رواه مسلم من حديث حماد بن زيد عن الزبير بن الخريت عن عبد الله بن شقيق قال : خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، فجعل الناس يتولون الصلاة الصلاة ، قال : فجاء رجل من بني تميم لا يفتر : الصلاة — الصلاة — فقال العلهني بالسنة لا أم لك ، ثم : قال رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء : قال عبد الله بن شقيق : خال في صدري من ذلك شيء فأتيت أبا هريرة فسأته فصدق . فماتته

ورواه مسلم أيضا من حديث عمران بن حدير عن ابن شقيق قال : قال رجل لابن عباس الصلاة فسكت : ثم قال ، الصلاة ، فسكت ، ثم قال : لا أم لك أتعلمنا بالصلاة وكنا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله ﷺ فهذا ابن عباس لم يسكن في سفر ولا في مطر . وقد استدل بما رواه على ما فعله فعلم أن الجمع الذي رواه لم يكن في مطر ، ولكن كان ابن عباس في أمر مهم من أمور المسلمين يخطبهم فيما يحتاجون إلى معرفته ، ورأى أنه إن قطعه ونزل فأتت مصلحته ، فكان ذلك عنده من الحاجات التي يجوز فيها الجمع ، فإن النبي ﷺ كان يجمع بالمدينة لغير خوف ولا مطر ، بل للحاجة تعرض له كما قال : أراد أن لا يخرج أمته ، ومعلوم أن جمع النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة لم يكن لخوف ولا مطر ولا لسفر أيضا ، فإنه لو كان جمعه للسفر ، لجمع في الطريق ولجمع بمكة ، كما كان يقصر بها ، ولجمع لما خرج من مكة إلى منى وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ولم يجمع بمنى قبل التعريف ولا جمع بها بعد التعريف أيام منى ، بل يصلى كل صلاة ركعتين غير المغرب ، ويصليها في وقتها ، ولا جمعه أيضا كان للنسك ، فإنه لو كان كذلك لجمع من حين أحرم فإنه من حينئذ صار محرماً ، فعلم أن جمعه المتواتر بعرفة ومزدلفة لم يكن لمطر ولا خوف ، ولا لخصوص النسك ولا لجرد السفر ، فهكذا جمعه بالمدينة الذي رواه ابن عباس ، وإنما كان الجمع لرفع الحرج عن أمته ، فإذا احتاجوا إلى الجمع جمعوا

قال البيهقي : ليس في رواية ابن شقيق عن ابن عباس من هذين الوجهين الثابتين عنه نفي المطر ، ولا نفي السفر . فهو محمول على أحدهما .

أو على ما أوله عمرو بن دينار ، وليس في روايتهما ما يمنع ذلك التأويل .
 فيقال يا سبحان الله ! ابن عباس كان يخطب بهم بالبصرة ، فلم يكن مسافراً ،
 ولم يكن هناك مطر ، وهو ذكر جمعاً يحتاج به على مثل ما فعله ، فلو
 كان ذلك لسفر أو مطر كان ابن عباس أجل قدراً من أن يحتاج على
 جمعه بجمع المطر أو السفر ، وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين عنه أن هذا
 الجمع كان بالمدينة ، فكيف يقال لم ينف السفر ، وحبيب ابن أبي ثابت من
 أوثق الناس وقد روى عن سعيد أنه قال : من غير خوف ولا مطر ،

وأما قوله : أن البخاري لم يخرج له ، فيقال هذا من اضعف الحجج

فهو لم يخرج أحاديث أبي الزبير وليس كل من كان من شرطه يخرج له

وأما قوله : ورواية عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء ، قريب من

رواية أبي الزبير ، فإنه ذكر ما أخرجاه في الصحيحين من حديث حماد بن

زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن رسول الله

ﷺ صلى بالمدينة سبعا وثمانيا : الظهر والعصر والمغرب والعشاء . وفي

رواية البخاري عن حماد بن زيد فيقال لا يوب إله في ليلة مطيرة ؛ فيقال

عسى . فيقال هذا الظن من أيوب وعمرو ، فالظن ليس من مالك ، وسبب

ذلك أن اللفظ الذي سمعوه لا ينفي المطر ، فجوزوا أن يكون هو المراد ،

ولو سمعوا رواية حبيب بن أبي ثابت الثقة ثبت لم يظنوا هذا الظن ،

ثم رواية ابن عباس هذه حكاية فعل مطلق ، لم يذكر فيها نفي خوف ولا

مطر ، فهذا يدل على أن ابن عباس كان قصده بيان جواز الجمع بالمدينة

في الجملة ، ليس مقصوده تعيين سبب واحد ، فمن قال إنما أراد جمع المطر

وحده فقد غلط عليه ، ثم عمرو بن دينار تارة يمحّز أن يكون المطر

موافقة لايوب، وتارة يقول هو وابو الشعثاء انه كان جمعا في الوقتين، كما في الصحيحين عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار: سمعت جابر بن زيد يقول سمعت ابن عباس يقول صليت مع رسول الله ﷺ ثمانيا جميعا وسبعا جميعا، قال (قلت) يا أبا الشعثاء أراه آخر الظهر وعجل العصر، وآخر المغرب وعجل العشاء، قال وأنا أظن ذلك. فيقال ليس الأمر كذلك. لأن ابن عباس كان أفقه وأعلم من أن يحتاج إذا كان قد صلى كل صلاة في وقتها الذي تعرف العامة والخاصة جوازه أن يذكر هذا الفعل المطلق دليلا على ذلك. وإن يقول: أراد بذلك أن لا يخرج أمته. وقد علم أن الصلاة في الوقتين قد شرعت بأحاديث المواقيت. وابن عباس هو ممن روي أحاديث المواقيت. وإمامة جبريل له عند البيت. وقد صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظلم كل شيء مثله. وصلى العصر حين صار ظلم كل شيء مثله. فإن كان النبي ﷺ إنما جمع على هذا الوجه. فأى غرابة في هذا المعنى؟ ومعلوم أنه كان قد صلى في اليوم الثاني كلا الصلاتين في آخر الوقت وقال «الوقت ما بين هذين» فصلاته للأولى وحدها في آخر الوقت أولى بالجواز، وكيف يليق بابن عباس أن يقول فعل ذلك كيلا يخرج أمته، والوقت المشهور هو أوسع وأرفع للخروج من هذا الجمع الذي ذكره؟ وكيف يحتاج على من أنكر عليه التأخير لو كان النبي ﷺ إنما صلى في الوقت المختص بهذا الفعل وكان له في تأخيرها المغرب حين صلاها قبل مغيب الشفق وحدها. وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ما يغنيه عن هذا؟ وإنما قصد ابن عباس بيان جواز تأخير المغرب إلى وقت العشاء ليبين أن الأمر في حال الجمع أوسع منه في غيره. وبذلك

يرتفع الحرج عن الامة . ثم ابن عباس قد ثبت عنه في الصحيح أنه ذكر الجمع في السفر . وأن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر سيره . وقد تقدم ذلك مفصلاً . فعلم أن لفظ الجمع في عرفه وعادته إنما هو الجمع في وقت إحداها

وأما الجمع في الوقتين فلم يعرف أنه تكلم به ، فكيف يعدل عن عادته التي يتكلم بها إلى ما ليس كذلك ؛ وأيضاً فإن شقيق يقول : حاك في صدري من ذلك شيء ، فاتيت أبا هريرة فسألته فصدق . ثم أتته حاك في صدره أن الظاهر لا يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت ؛ وأن العصر لا يجوز تقديمها إلى أول الوقت ؛ وهل هذا مما يخفى على أقل الناس علماً حتى يحبك في صدره منه ؛ وهل هذا مما يحتاج أن ينتقل إلى أبي هريرة أو غيره حتى يسأله عنه ؛ إن هذا مما تواتر عند المسلمين وعلموا جوازه . وإنما وقعت شبهة بعضهم في المغرب خاصة ، وهو لا يجوز تأخيرها إلى آخر وقتها ، فالحديث حجة عليهم كيفما كان . وجواز تأخيرها ليس . ملنا بالجمع ؛ بل يجوز تأخيرها . ملنا إلى آخر الوقت حين يؤخر العشاء أيضاً ، وهكذا فعل النبي ﷺ حين بين أحاديث المواقيت ، وهكذا في الحديث الصحيح « وقت المغرب ما لم يغب نور الشفق ووقت العشاء إلى نصف الليل » كما قال « وقت الظهر ما لم يصر ضل كل نبي » مثله ووقت العصر ما لم يصفر الشمس ، فهذا الوقت المختص الذي بينه تنوله وفعله وقال « الوقت ما بين هذين » ليس له اختصاص بالجمع ولا تعلق به . ولو قال قائل : قوله جمع بينهما بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، المراد به الجمع في الوقتين كما يقول ذلك من يقوله من

الكوفيين ، لم يكن بينه وبينهم فرق . فلماذا يكون الانسان من المطافين لا يحتاج لغيره كما يحتاج لنفسه ؛ ولا يقبل لنفسه ما يقبله لغيره ؛

وأيضاً فقد ثبت هذا من غير حديث ابن عباس ورواه الطحاوي حدثنا ابن خزيمة و ابراهيم بن أبي داود وعمران بن موسى قال أنا الربيع بن يحيى الاثناني حدثنا سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للرخصة من غير خوف ولا علة ، لكن ينظر حال هذا الاثناني

وجمع المطر عن الصحابة ، فما ذكره مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا جمع الامراء بين المغرب والعشاء ليلة المطر جمع معهم في ليلة المطر . قال البيهقي ورواه العمري عن نافع فقال : قبل الشفق وروى الشافعي في القديم : أنبأنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن حبيب ان ابن عباس جمع بينهما في المطر قبل الشفق ، وذكر ما رواه أبو الشيخ الاصبهاني بالاسناد الثابت عن هشام بن عروة وسعيد بن المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كانوا يجمعون بين المغرب والعشاء في الليلة المطيرة إذا جمعوا بين الصلاتين ولا ينكر ذلك ، وباسناده عن موسى بن عقبة أن عمر بن عبد العزيز كان يجمع بين المغرب والعشاء الاخرة إذا كان المطر ، وان سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابا بكر بن عبد الرحمن ومشixe ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ولا ينكرون ذلك ،

فهدموا لا ارتدل على أن الجمع المطر من الامر القديم المعمول به بالمدينة زمن الصحابة والتابعين . مع أنه لم ينقل ان احدا من الصحابة والتابعين أنكر ذلك فعلم أنه منقول عندهم بالتواتر جواز ذلك . لكن لا بد من أن ننهي

ﷺ لم يجمع إلا للمطر ، بل إذا جمع لسبب هو دون المطر مع جمعه أيضاً للمطر كان قد جمع من غير خوف ولا مطر ، كما أنه إذا جمع في السفر وجمع في المدينة كان قد جمع في المدينة من غير خوف ولا سفر ، فقول ابن عباس جمع من غير كذا ولا كذا ليس نقياً منه للجمع بتلك الأسباب بل اثبات منه لأنه جمع بدونها وإن كان قد جمع بها أيضاً

ولو لم ينقل أنه جمع بها فجمعه بها هو دونها دليل على الجمع بها بطريق الأولى ، فيدل ذلك على الجمع للخوف والمطر ، وقد جمع بعرفة ومزدلفة من غير خوف ولا مطر

فالأحاديث كلها تدل على أنه جمع في الوقت الواحد لرفع الحرج عن أمته فيباح الجمع إذا كان في تركه حرج قد رفعه الله عن الأمة ، وذلك يدل على الجمع للمرض الذي يخرج صاحبه بتفريق الصلاة بطريق الأولى والآخرى ، ويجمع من لا يمكنه إكمال الطهارة في الوقتين إلا يخرج كالمستحاضة وأمثال ذلك من الصور^(١)

وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبراء ، وروى الثوري في جامعه عن سعيد عن قتادة عن أبي العالية عن عمر ورواه يحيى بن سعد عن يحيى بن صباح حدثني حميد بن

(١) المنار - ذكر النووي في شرح مسلم خلاصة ما قاله المتأولون لروايات الجمع بالمدينة من غير مطر ولا خوف وردّها كلها بآحاد قطعاً على أن هذا الجمع في الإقامة رخصة للأمة وقال في آخر البحث. وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك . وحكاها الخطابي عن القفال والشاشي الأكبر من أصحاب الشافعي عن ابن إسحاق المروزي واختاره ابن المنذر وؤيد. ظاهر قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمته فلم يعمله بمرض ولا غيره والله أعلم اهـ

هلال عن أبي قتادة يعني العدوي أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل له :
ثلاث من الكبائر : الجمع بين الصلاتين إلا من عذر، والفرار من الزحف
والنهب. قال البيهقي : أبو قتادة أدرك عمر فان كان شهده كتب فهو
موصول وإلا فهو إذا انضم إلى الأول صار قويا . وهذا اللفظ يدل
على إباحة الجمع للعدو ولم يخص عمر عدرا من عذر . قال البيهقي وقد روي
فيه حديث موصول عن النبي ﷺ في أسناده من لا يحتج به وهو من
رواية سلمان التيمي عن حنش الصنعائي عن عكرمة عن ابن عباس اهـ

﴿ فصل ﴾ في تمام الكلام في القصر وسبب اتمام عثمان الصلاة
بمنى وقد تقدم فيها بعض أقوال الناس، والقولان الأولان مرويان عن
الزهري وقد ذكرهما أحمد، روى عبدالرزاق : أنا معمر عن الزهري قال
انما صلى عثمان بمنى أربعاً لأنه قد عزم على المقام بعد الحج ورجع الطحاوي
هذا الوجه مع أنه ذكر الوجهين الآخرين فذكر مارواه حماد بن سلمة
عن أيوب عن الزهري قال انما صلى عثمان بمنى أربعاً لأن الأعراب كانوا
كثروا في ذلك العام فاحب أن يخبرهم أن الصلاة أربع قال الطحاوي
فهذا يخبر أنه فعل ما فعل ليعلم الأعراب به ان الصلاة أربع . فقد يحتمل
أن يكون لما أراد أن يريهم ذلك نوى الإقامة فصاره تمافرضة أربع فصلى
بهم أربعاً فالسبب الذي حكاه معمر عن الزهري ^(١) ويحتمل أن يكون
فعل ذلك وهو مسافر ثلاث المدة قال والناس الأول أشبه عندنا لأن
الأعراب كانوا بالصلاة وأحكامها في زمن رسول الله ﷺ أجاب منهم
بها وبحكمها في زمن عثمان وهم بأمر الجاهلية حينئذ أحدث عهداً إذ كانوا

(١) الذي خبر المبتدا . والمعنى فالسبب الصحيح هو الذي حكاه معمر الخ

في زمن رسول الله ﷺ إلى العلم بفرض الصلوات أخرج منهم إلى ذلك في زمن عثمان، فلما كان رسول الله ﷺ لم يتم الصلاة لتلك العلة، ولكنه قصرها ليصلوا معه صلاة السفر على حكمها ويعلمهم صلاة الإقامة دليلاً بحكمها كان عثمان أحرى أن لا يتم بهم الصلاة لتلك العلة قال الطحاوي وقد قال آخرون إنما أتم الصلاة لأنه كان يذهب إلى أنه لا يقصرها إلا من حل وارتحل واحتجوا بما رواه عن حماد بن سلمة عن قتادة قال قال عثمان بن عفان: إنما يقصر الصلاة من حمل الزاد والمزاد وحل وارتحل وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبي دروبة وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن عثمان بن سعد عن سعيد بن أبي دروبة عن قتادة عن عباس بن عبد الله بن أبي ربيعة أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله ألا لا يصالين الركعتين جاب ولا تأن ولا تاجر إنما يصلي الركعتين من كان معه الزاد والمزاد وروى أيضاً من طريق حماد بن سلمة أن أيوب السخيتاني أخبرهم عن أبي قلابة الجرفي عن عمه أبي المهباب قال كتب عثمان أنه قل بلغني أن قوما يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجرم ثم يتصرفون الصلاة وإنما يتصرف الصلاة من كان شاخصاً أو محضرة تدو. فلان ابن حزم وهذا الإسنادان في غاية الصحة قل الطحاوي: قالوا وكان مذهب عثمان أن لا يقصر الصلاة إلا من يحتاج إلى حمل الزاد والمزاد ومن كان شاخصاً فاما من كان في مصر يستغني به عن حمل الزاد والمزاد فإنه يتم الصلاة قالوا ولهذا أتم عثمان بمنى لأن أهلها في ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصر تستغني من حل به عن حمل الزاد والمزاد قال الطحاوي وهذا المذهب عندنا فاسد، لأن منى لم تصرف في زمن عثمان أعمر من مكة في

زمن رسول الله ﷺ ، وقد كان رسول الله ﷺ يصلي بها ركعتين ،
 ثم صلى بها أبو بكر بعده كذلك ، ثم صلى بها عمر بعد أبي بكر كذلك
 فإذا كانت مع عدم احتياج من حل بها إلى حل الزاد والمزاد ، تقصر
 فيها الصلاة فما دونها من المواطن أخرى أن يكون كذلك قال فقد
 انتفت هذه المذاهب كلها لفسادها عن عثمان أن يكون من أجل شيء
 منها قصر الصلاة ، غير المذهب الأول ، الذي حكاه معمر عن الزهري ،
 فانه يحتمل أن يكون من أجلها أمها ، وفي الحديث أن إمامه كان لنيته
 الإقامة على ما روينا فيه ، وعلى ما كشفنا من معناه (قلت) الطحاوي
 مقصوده أن يجعل ما فعله عثمان موافقا لأصله ، وهذا غير ممكن فإن عثمان
 من المهاجرين والمهاجرين كان يحرم عليهم المقام بمكة ولم يرخص النبي
 ﷺ لهم ، إذا قدموا مكة للعمرة أن يقيموا بها أكثر من ثلاث بعد
 قضاء العمرة كما قال في الصحيحين عن العلاء بن الحضرمي أن النبي
 ﷺ رخص للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثا . ولهذا لما توفي
 ابن عمر بها أمران بدفن بالحل ولا يدفن بها . وفي الصحيحين أن النبي
 ﷺ لما عاد سعد بن أبي وقاص ، وقد كان مرض في حجة الوداع ،
 خاف سعد أن يموت بمكة فقال يا رسول الله أخاف عن هجري فبشره
 النبي ﷺ بأنه لا يموت بها . وقال إنك لن تموت حتى ينتفع بك أقوام
 ويضر بك آخرون ، لكن البائس سعد بن خولة يرتي له رسول الله
 ﷺ أن مات بمكة

ومن المعروف عن عثمان أنه كان إذا اعتذر بامتناع راحلته ، فبعث
 ثم يركب عليها راجعا فكيف قال إنه نوى المقام بمكة ، ثم هذا

من الكذب الظاهر ، فان عثمان ما أقام بمكة قط ، بل كان إذا
رجع إلى المدينة

وقد حمل الشافعي وأصحابه وطائفة من متأخري أصحاب أحمد ،
كالقاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم فعل عثمان على قولهم ، فقالوا
لما كان المسافر مخيرا بين الآتمام والقصر ، كان كل منهما جائزا ، وفعل
عثمان هدا ، لأن القصر جائز والآتمام جائز ، وكذلك حملوا فعل عائشة
واستدلوا بما روه من جهةها ، وذكر البيهقي قول من قال أمها لا جل
الاعراب ، ورواه من سنن أبي داود . ثنا موسى بن اسماعيل ، ثنا حماد
عن أيوب عن الزهري . أن عثمان بن عفان أنه الصلاة بتني من أجل
الاعراب ، لأنهم كثروا عامين فصلى بالناس أربعين سنة . أن الصلاة أربع
وروى البيهقي من حديث اسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا يعقوب
عن حميد ثنا سليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حميد عن عبد الرحمن
بن حميد عن أبيه عن عثمان بن عفان أنه أتم الصلاة بتني ثم خطب الناس
فقال : أمها الناس إن السنة سنة رسول الله ﷺ وسنة صاحبيه ، ولكنه
حدث العام من الناس تخفت أن يعبدوا قل الله في وقد قل غير هذا
والاشبه أن يكون رآه رحمه فرأى الإتمام . تراكم رآه عائشة ،
(قلت) وهذا بعد من عدون عثمان عمار ، ورواه عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وخلفاء بعده مع أنه أهول الناس . وعلى المسلمين
ومع ما علم من حلم عثمان وإخراجه أربعين سنة . وأما ما روي
التشديد والغلبة لا يناسب أن يفعل الأمر . قال الأئمة مع ترك
مادامه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه بعده مع رغبة عثمان

في الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وخليفته بعده لمجرد كون هذا المفضول جائزا، ان لم ير أن في فعل ذلك مصلحة راجحة بعينه على أن يفعله وهب أن له أن يصلي أربعا كيف يلزم بذلك من يصلي خلفه؛ فانهم إذا اتسموا به صلوا بصلاته فيلزم المسلمين بالتعلل الاثقل مع خلاف السنة لمجرد كون ذلك جائزا، وكذلك عائشة وقد وافق عثمان على ذلك غيره من السلف امرأهم وغير امرأهم وكانوا يتمون وائمة الصحابة لا يختارون ذلك، كما روى مالك عن الزهري أن رجلا أخبره عن عبد الرحمن ابن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد يغوث كانا جميعا في سفر وكان سعد بن أبي وقاص يقصر الصلاة ويفطر وكانا يتمان الصلاة ويصومان فقبل سعد نراك تقصر من الصلاة وتفطر ويتمان فقال سعد نحن أعلم وروى شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الرحمن بن المسور قال كنا مع سعد بن أبي وقاص في قرية من قرى الشام فكان يصلي ركعتين فنصلي نحن أربعا فنسأله عن ذلك فيقول سعد نحن أعلم وروى مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان قال جاء عبد الله بن عمر يعود عبد الله بن صفوان فصلى بنا ركعتين ثم انصرف فقمنا لا نفسمنا (قلت) عبد الله بن صفوان كان قبا بمكة فلما أتموا خاف ابن عمر وروى مالك عن نافع أن ابن عمر كان يصلي وراء الامام بنى اربعا وإذا صلى لنفسه صلى ركعتين قال البيهقي والاشبه أن يكون عثمان رأى القصر رخصة فرأى الاتمام جائزا كما رآته عائشة قال وقد روي ذلك عن زيد واحد من الصحابة مع اختياره القصر ثم روى الحديث المعروف من رواية عبد الرزاق عن اسرايل بن ابي اسحاق السبيعي عن ابي ايلي قل

اقبل سلمان في اثني عشر راكبا من اصحاب النبي ﷺ فحضرت الصلاة فقالوا تقدم يا ابا عبد الله فقال انا لا تؤمكم ولا ننكح نساءكم ان الله هدانا بكم قال فتقدم رجل من القوم فصلى بهم اربعا قال فقال سلمان ما لنا ولا لمربعة انما كانت يكفيننا نصف المربعة ونحن الى الرخصة احوج قال فين سلمان بمشهد هؤلاء الصحابة ان القصر رخصة (قلت) هذه القضية كانت في خلافة (١)

وسلمان قد انكر الترييع وذلك أنه كان خلاف السنة المعروفة عندهم فانه لم تكن الائمة يربعون في السفر وقوله ونحن الى الرخصة احوج يبين أنها رخصة وهي رخصة مأمورها كما أن اكل الميتة في الخمسة رخصة وهي مأمورها وفطر المريض رخصة وهو مأموره والصلاة باليتيم رخصة مأمورها والطواف بالصفاء والمروءة قد قل الله فيه (فمن حج البيت أو اتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) وهو مأموره إماركن وإما واجب وإما سنة والذي صلى سلمان اربعا يحتمل أنه كان لا يرى القصر مثله إما لان سفره كان قصرا عنده وإما لان سفره لم يكن عنده مما يتصر فيه الصلاة فان من الصحابة من لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو غزو وكان لكثير من الساف واخلف نزاع في جنس سفر القصر وفي قدره فهذه القضية المعينة لم يتبين فيها حال الامام ودنايعة سلمان اه تدل على أن الامام إذا فعل شيئا متأولا اتبع دايه كما إذا قنت متأولا أو كبر خمسا أو سبعا متأولا والنبي ﷺ صلى خمسا واتبعه أصحابه طائين أن الصلاة زيد فيها فلما سلم ذكره ا ذاك له فقال « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون

الأدلة دالة على كون ذلك مخالفاً للسنة لا أنه محرم كالصلاة بدون رفع اليدين ومع الالتفات ونحو ذلك من المكروهات وسنتكم ان شاء الله على تمام ذلك.

مذهب عثمان (رض) في قصر الصلاة

وأما إتمام عثمان فالذي ينبغي أن يحمل حاله على ما كان يقول لا على ما لم يثبت منه فقوله انه بلغني أن قوما يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجريم يقصرون الصلاة وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو ، وقوله بين فيه مذهبه وهو أنه لا يقصر الصلاة من كان نازلاً في قرية أو مصر إلا إذا كان خائفاً بحضرة عدو وإنما يقصر من كان شاخصاً أي مسافراً وهو الحامل للزاد والمزاد أي للطعام والشراب، والمزاد وعاء الماء ، يقول إذا كان نازلاً مكاناً فيه الطعام والشراب كان مترقياً بمنزلة المقيم فلا يقصر لأن القصر إنما جعل المشقة التي تلحق الإنسان وهذا لا تلحقه مشقة . فالقصر عنده للمسافر الذي يحمل الزاد والمزاد والخائف ولما عمرت منى وصار بها زاد ومزاد لم ير القصر بها لا لنفسه ولا لمن معه من الحاج . وقوله في تلك الرواية : ولكن حدث العام . لم يذكر فيها ما حدث فقد يكون هذا هو الحادث ، وإن كان قد جاءت الجهال من الأعراب وغيرهم يظنون أن الصلاة أربع فقد خاف عليهم أن يظنوا أنها تفعل في مكان فيه الزاد والمزاد أربعاً وهذا عنده لا يجوز ، وإن كان قد تأهل بمكة فيكون هذا أيضاً موافقاً فإنه إنما تأهل بمكان فيه الزاد والمزاد وهو لا يرى القصر لمن كان نازلاً بأهله في مكان فيه الزاد والمزاد . وعلى هذا جميع ما ثبت في هذا الباب من عذره بصدق بعضه بعضاً

وأما ما اعتذر به الطحاوي من أن مكة كانت على عهد النبي ﷺ
 أمر من منى في زمن عثمان فجواب عثمان له أن النبي ﷺ في عمرة التفضية
 ثم في غزوة الفتح ثم في عمرة الجعرانة كان خائفا من العدو وعثمان يجوز القصر
 لمن كان خائفا وإن كان نازلا في مكان فيه الزاد والزيادة فإنه يجوز له المسافر ومن
 كان محضرة العدو، وأما في حجة الوداع فقد كان النبي ﷺ آمنا كمنه
 يكن نازلا بمكة وإنما كان نازلا بالابطاح خارج مكة هو وأصحابه فلم يكونوا
 نازلين بدار إقامة ولا يمكن فيه الزاد والزيادة. وقد غل أسامة بن نزل غدا
 هل نزل بدارك بمكة، فقال «وهل ترك لنا عقيل من دار نزل بخيف بني
 كنانة حيث تقاسموا على الكفر وهذا المنزل بالابطاح بين القار ومنى
 وكذلك عائشة رضي الله عنها اخبرت عن نفسها أنها إنما تم لأن
 القصر لأجل المشقة وإن الاتمام لا يشق عليها. والسفوف خيف نازعوا
 في سفر القصر في جنسه وفي قدره فكان قول عثمان وعائشة أحد أقوالهم فيها.
 وللناس في جنس سفر القصر أقوال أخر مع عثمان وخائفة علي
 وابن مسعود وعمران بن الحصين وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن
 عباس وغيرهم من علماء الصحابة فروى شعبان بن عبد الله عن جعفر بن
 محمد عن أبيه قال احتل عثمان وهو بمنى فأتى علي فذبح له من الناس
 فقال إن شئت صليت بكم صلاة رسول الله ﷺ ركعتين وعوا لا صلاة
 أمير المؤمنين بعون أربابها، فأتى وفي الصحيحين عن ابن مسعود (١)

«١» الثار: ههنا يابض الادل والمروى فتماعنه هذه المسألة أنه قبل له في منى إن كان
 سلى بالناس أربعا فاسترحع وقال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين وصليت
 مع أبي بكر الصديق (رض) بنى ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب بنى ركعتين وصليت
 مع أربع ركعات ركعتان متقبلتان.

الخلاف في جواز تمام الرباعية في السفر

وقد تنازع الناس في الأربع في السفر على أقوال (أحدها) أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعاً وهذا مذهب طائفة من السان والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وغيره من أهل الظاهر . ثم عند أبي حنيفة إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته والمفعول بعد ذلك كصلاة منفصلة قد انحلت بها ، وإن لم يقعد مقدار التشهد بطلت صلاته ، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة كما لو صلى عند الفجر أربعاً

وفد روى سعيد في سننه عن الضحاك بن مزاحم قال : قال ابن عباس من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين . قال ابن حزم : وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذكر له الإتمام في السفر لمن شاء فقال : لا « الصلاة في السفر ركعتان حتماً لا يصح غيرها ، وحجة هؤلاء أنه قد ثبت أن الله إنما فرض في السفر ركعتين والزيادة على ذلك لم يأت بها كتاب ولا سنة ، وكل ما روي عن النبي ﷺ من أنه صلى أربعاً أو أقر من صلى أربعاً فإنه كاذب

وأما فعل حمان وعائسه فتأول . منهما أن التصريح إنما يكون في بعض الاسفار دون بعض كما تأول غيرها أنه لا يكون إلا في حج أو عمرة أو جهاد سم قد خالفهما أمه الصحابة وأنكروا ذلك . قالوا : لأن النبي ﷺ قال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » فأمر بقبولها والأمر بتنفيذ الوجوب . ومن دل يجوز الأمران فمدنهم قواه تعالى (وإذا صدق في لا ، ض فليس عليك جناح أن تقصروا من الصلاة

ان ختم أن يفتنكم الذين كفروا) قالوا وهذه العبارة إنما تستعمل في المباح لا في الواجب كقوله (ولا جناح عليكم إذ كان بكم أذى من مطار أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) وقوله (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) ونحو ذلك. واحتجوا من السنة بما تقدم من أن النبي ﷺ حسن لعائشة اتمامها وما روي من أنه فعل ذلك واحتجوا بأن عثمان أتم الصلاة بمى بمحضر الصحابة فأتوا خافه وهذه كلها حجج ضعيفة.

أما الآية فنقول قد علم بالنواثر أن النبي ﷺ إنما كان يصلي في السفر ركعتين وكذلك أبو بكر وعمر بعده وهذا يدل على أن الركعتين أفضل كما عليه جماهير العلماء، وإذا كان القصر طاعة لله ورسوله وهو أفضل من غيره لم يجز أن يحتج بنفي الجناح على أنه مباح لأفضلية فيه، ثم ما كان عذرهم عن كونه مستحباً هو عذر اغيرهم عن كونه مأموراً به أمر إيجاب، وقد قال تعالى في السعي (فمن حج البيت أو اتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) والطواف بين الصفا والمروة هو السعي المشروع باتفاق المسلمين وذلك إما ركن وإما واجب وإما سنة، وأيضاً فالقصر وإن كان رخصة استباحة المحذور فقد تكون واجبة كأكل الميت المضطر والتيمم لمن عدم الماء ونحو ذلك، هذا إن سلم أن المراد به قصر العدد، فإن الناس في الآية ثلاثة أقوال: قيل المراد به قصر العدد فقط وعلى هذا فيكون التخصيص بالخوف غير مفيد (والثاني) أن المراد به قصر الأعمال فإن صلاة الخوف تقصر عن صلاة الأمان والخوف يبيح ذلك، وهذا يرد عليه أن صلاة الخوف حائزة حصر آه منه آه الآية أفادت التخصيص في السفر.

(والقول الثالث) وهو الأصح أن الآية أفادت قصر العدد وقصر العمل جميعاً ولهذا تعلق ذلك بالسفر والخوف فإذا اجتمع الضرب في الأرض والخوف أبيح القصر الجامع لهذا ولهذا، وإذا انفرد السفر فأنما يبيح قصر العدد، وإذا انفرد الخوف فأنما يقيد قصر العمل

ومن قال إن الفرض في الخوف والسفر ركعة كأحمد القواين في مذهب أحمد وهو مذهب ابن حزم فمراده إذا كان خوف وسفر فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة كما روى أبو داود الطيالسي ثنا المسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله عن يزيد الفقير قال سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر أقصرهم. قال جابر لا: فإن الركعتين في السفر ليستا بقصر إنما القصر ركعة عند الثقال

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة. قال ابن حزم: ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي ﷺ بأسانيد في غاية الصحة. قال ابن حزم: وبهذه الآية قلنا إن صلاة الخوف في السفر إن شاء ركعة وإن شاء ركعتين لأنه جاء في القرآن بلفظ (لا جناح) لا بلفظ الأمر ولا يجاب وصلاتها الناس مع النبي ﷺ مرة ركعة فقط ومرة ركعتين فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر وأما صلاة عثمان فقد عرف انكار أئمة الصحابة عليه ومع هذا فكانوا يصلون خلفه، بل كان ابن مسعود يصلي أربعاً وإن انفرد ويقول الخلاف شر وكان ابن عمر إذا انفرد صلى ركعتين. وهذا دليل على أن صلاة السفر أربعاً مكروهة عبثاً ومحائمة السنة ومع ذلك فلا إعادة على

من فعلها وإذا فعلها الإمام اتبع فيها ، وهذا لأن صلاة المسافر ليست كصلاة
الفجر ، بل هي من جنس الجمعة والعيدين ، ولهذا قرن عمر بن الخطاب
في السنة التي نقاها بين الأربع فقال : صلاة الأضحية ركعتان وصلاة
الفطر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان : تمام غير
قصر على لسان نبيكم وقد خاب من اقتري . رواه أحمد والنسائي من
حديث عبد الرحمن بن أبي إيلي عن كعب بن عجرة قال : قال عمر ،
ورواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زيد الأيادي (١) عن عبد الرحمن فهذه
الأربعة ليست من جنس الفجر

ومعلوم أنه يوم الجمعة يصلي ركعتين تارة ويصلي أربعاً أخرى ومن
فاته الجمعة إنما يصلي أربعاً لا يصلي ركعتين وكذلك من أدرك من
ركعة عند الصحابة وجمهور العلماء كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ
أنه قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » وإذا حصلت شروط
الجمعة خطب خطبتين وصلى ركعتين فلو قدر أنه خطب وصلى الظهر أربعاً
لكان تاركاً للسنة ومع هذا فليسوا بمن صلى الفجر أربعاً ولهذا يجوز
للمريض والمسافر والمرأة وغيرهم ممن لا تجب عليهم الجمعة أن يصلي الظهر أربعاً
أن يأتهم به في الجمعة فيصلي ركعتين فكذلك المسافر أنه أن يصلي ركعتين
أن يأتهم بمقيم فيصلي خاتمة أربعاً فإن قيل الجمعة يشترط لها الجماعة فهذا كان
حكم المنفرد فيها خلاف حكم المؤتم

(١) كذا والصواب الهمزة ، فل في تهذيب التهذيب : زيد بن محمد بن
ابن الحارث أبو عبد الله الكرمي بن زبون كعب البامي : نسخة م. أ. و عبد الرحمن
الكوفي ثقة ثبت مابعد من السادسة : نسخة م. أ. و نسخة م. ب. و نسخة م. ج.

وهذا الفرق ذكره أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد قيل لهم اشتراط الجماعة في الصلوات الخمس فيه نزاع في مذهب أحمد وغيره والأقوى أنه شرط مع القدرة وحينئذ المسافر لما اتم بالمسح دخل في الجماعة الواجبة فلزمه اتباع الإمام كما في الجمعة ، وإن قيل فللمسافرين أن يصلوا جماعة قيل ولهم أن يصلوا يوم الجمعة جماعة ويصلوا أربعاً ، وصلاة العيد قد ثبت عن علي أنه استخلف من صلى بالناس في المسجد أربعاً ركعتين للسنة وركعتين لسكونهم لم يخرجوا إلى الصحراء . فصلاة الظهر يوم الجمعة وصلاة العيدين تفعل تارة ثنتين وتارة أربعاً كصلاة المسافر بخلاف صلاة الفجر ، وعلى هذا تدل آثار الصحابة فانهم كانوا يكرهون من الإمام أن يصلي أربعاً ويصلون خلفه كما في حديث سلمان وحديث ابن مسعود وغيره مع عثمان ولو كان ذلك عندهم كن يصلي الفجر أربعاً لما استجازوا أن يصلوا أربعاً كما لا يستجيز مسلم أن يصلي الفجر أربعاً ومن قال أنهم لما قعدوا قدر التشهد أدوا الفرض والباقي تطوع قيل له : من المعلوم أنه لم ينقل عن أحدهم أنه قال نويت التطوع بالركعتين وأيضاً فإن ذلك ليس بمشروع فليس لأحد أن يصلي بعد الفجر ركعتين بل قد أنكر النبي ﷺ على من صلى بعد الإقامة السنة وقال أصبح أربعاً وقد صلى قبل الإمام فكيف إذا وصل الصلاة بصلاة وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ نهى أن نوص صلاة بصلاة حتى يفصل بينهما بكلام أو قيام

وقد كان الصحابة ينكرون على من يصلي الجمعة وغيرها بصلاة تطوع فكيف يسوغون أن يصلي الركعتين في السفر إن كان لا يجوز

الا ركعتان بصلاة تطوع ، وأيضا فلماذا وجب على المقيم خلف المسافر أن يصلي أربعاً كما ثبت ذلك عن الصحابة وقد وافق عليه أبو حنيفة وأيضا فيجوز أن يصلي المقيم أربعاً خلف المسافر ركعتين كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه يفعلون ذلك ويقولون أتموا صلاتكم فانا قوم سفر

وهذا مما يبين أن صلاة المسافر من جنس صلاة المقيم فانه قد سلم جماهير العلماء أن يصلي هذا خلف هذا كما يصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة وليس هذا كمن صلى الظهر قضاء خلف من يصلي الفجر وأما من قال أن المسافر فرضه أربع وله أن يسقط ركعتين بالقصر فقوله مخالف للنصوص واجماع السلف والاصول وهو قول متناقض فان هاتين الركعتين يملك المسافر استقاطهما لا الى بدل ولا الى نظيره وهذا يناقض الوجوب فانه يمتنع أن يكون الشيء واجبا على العبد ومع هذا لا يلزمه فعله ولا فعل بداه ولا نظيره - نعلم بذلك أن الفرض على المسافر الركعتان فقط ، وهذا الذي بدل عليه كلام أحمد وقدماء الصحابة فانه لم يشترط في القصر نية وقال لا يجزئني الأربع وتوقفني أجزاء الأربع ولم ينقل أحد من أحمد انه قال لا يقصر الا بنية وانما هذا من قول الخرق ومن اتبعه ونصوص أحمد وأجوبته كلها مخالفة في ذلك كما قاله جماهير العلماء وهو اختبار أبي بكر موافقة لقدماء الأصحاب كخالد وغيره بل والارم وأبي داود وإبراهيم الحربي وغيرهم فانهم يشترطون نية لا في قصر ولا في جمع . وإذا كان فرضه ركعتين فاذا أتى بهما أجزأه ذلك سواء نوى القصر أو لم ينو . وهذا قول الجماهير كما لك وأبي حنيفة وعامة السلف وما عمت أحداً من الصحابة والتابعين لهم بإحسان اشترط نية لا في

قصر ولا في جمع ولو نوى المسافر الإتمام كانت السنة في حقه الركعتين ، ولو صلى أربعاً كان ذلك مكروهاً كما لم ينوه

ولم ينقل قط أحد عن النبي ﷺ أنه أمر أصحابه لا بنية قصر ولا نية جمع ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرؤن بذلك من يصلي خلفهم مع أن المأمومين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الإمام فان النبي ﷺ لما خرج في حجته صلى بهم الظهر بالمدينة أربعاً ، وصلى بهم العصر بذي الحليفة ركعتين وخلفه أئمة لا يحصي عددهم إلا الله كما هم خرجوا يحجبون معه وكثير منهم لا يعرف صلاة السفر أما لحدوث عهده بالسلام وأما لكونه لم يسافر بعد إلا سبب النساء صلوا معه ولم يأمرهم بنية القصر وكذلك جمع بهم بعرفة ولم يقل لهم أني أريد أن أصلي العصر بعد الظهر حتى صلاها .

فصل

الخلافا في السفر الشرعي وحكمه

السفر في كتاب الله وسنة رسوله في القصر والفطر مطابق ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره أما جنسه فاختلفوا في نوعين (أحدهما) حكمه فمنهم من قال لا تنقص إلا في حج أو عمرة أو غزو وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم ، قال ابن حزم وهو قول جماعة من السلف كما روينا من طريق ابن أبي عدي حدثنا جرير عن الأعمش عن عمارة ابن عمير عن الأسود عن ابن مسعود قال لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد . وعن طاوس أنه كان يسأل عن قصر الصلاة فيقول إذا خرجنا

حجاجا أو عمارا صلينا ركعتين وعن ابراهيم النخعي أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد، وحجة هؤلاء أنه ليس معنا نص وجب عموم القصر للمسافر فإن القرآن ليس فيه إلا قصر المسافر إذا خاف أن يفتنه الذن كفروا وهذا سفر الجهاد. وأما السنة فإن النبي ﷺ قد روي في حجه وعمره وغزواته ثبت جواز هذا والاصل في الصلاة الأتمام فلا تسقط إلا حيث أسقطتها السنة

ومنه من قال لا يقصر إلا في سفر يكون طائفة فلا يقصر في مباح كسفر التجارة وهذا يذكر روايته عن أحمد، والجمهور يجوزون التقصر في السفر الذي يجوز فيه الفطر وهو الصواب لأن النبي ﷺ قال «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة» رواه عنه اس بن مالك الكوفي وقد رواه أحمد وغيره بإسناد جيد. وأيضا فقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن يعلى بن أمية أنه قال لعمر بن الخطاب (ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) فتدأمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» وهذا بين أن سفر الأمان يجوز فيه قصر العدد وإن كان ذلك صدقة من الله علينا أمرنا بقبولها

وقد قال طائفة من أصحاب النافعي وأحمد إن شئنا فبيناها وإن شئنا لم نقبلها فإن قبول الصدقة لا يجب، ليدفعوا بذلك الأمر بالركعتين وهذا غلط فإن النبي ﷺ أمرنا أن نقبل صدقة الله علينا والأمر بالإيجاب وكل احسانه لنا صدقة علينا من فضل ذلك هلكنا وأيضا فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال صلاة السفر ركعتان تمام

خير قصر على لسان نبيكم وقد خاب من اقترى ، كما قال صلاة الجمعة
 ركعتان وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان ، وهذا نقل عن
 النبي ﷺ أنه سن للمسلمين الصلاة في جنس السفر ركعتين كما سن
 الجمعة والعيدين ولم يخص ذلك بسفر نسك أو جهاد، وأيضا فقد ثبت في
 الصحيحين عن عائشة أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين فزيد في صلاة
 الحضر وأقرت صلاة السفر، وهذا يبين أن المسافر لم يؤمر بأربع قط
 وحينئذ فما أوجب الله على المسافر أن يصلي أربعا وليس في كتاب الله
 ولا سنة رسوله لفظ يدل على أن المسافر فرض عليه أربع، وحينئذ فمن
 أوجب على مسافر أربعا فقد أوجب ما لم يوجبه الله ورسوله .

فارقيل قوله ونسح يقتضي أنه كان واجبا قبل هذا كما قال أنه وضع
 عنه الصوم ومعاًوم أنه لم يجب على المسافر صوم رمضان قط لكن لما انعقد
 سبب الوجوب فأخرج المسافر من ذلك سمي وضعاً ولأنه كان واجبا في
 المقام فلما سافر وضع بالسفر كما يقال من أسلم وضعت عنه الجزية مع أنها
 لا تجب على مسلم محال . وأيضاً فقد قال صفوان بن محرز قلت لابن
 عمر حدثني عن صلاة السفر . قال انحنى أن يكذب علي قلت لا ، قال
 ركعتان من خالف السنة كفر . وهذا معروف رواه أبو التياح عن مروق
 الجبل عنه وهو مشهور في كذب الأئمة . وفي انقضاء صلاة السفر ركعتان
 ومن خالف السنة كفر وبعضهم رفعه إلى النبي ﷺ ، فبين أن صلاة السفر
 ركعتان وإن ذلك من السنة التي من خالفها فاعتقد خلافها فقد كفر . وهذه
 الأدلة دابيل على أن من قال إنه لا يتصر إلا في سفر واجب فقوله ضعيف
 قال لا يتصر في السفر المكروه . لا المحرم . ويتصر في

المباح وهذا أيضا رواية عن أحمد وهل يقصر في سفر النزهة ، فيه عن أحمد روايتان : وأما السفر المحرم فمذهب الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لا يقصر فيه ، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف واختلف فقالوا يقصر في جنس الاسفار وهو قول ابن حزم وغيره ، وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما يوجبون القصر في كل سفر وإن كان محرما كما يوجب الجميع التيمم إذا عدم الماء في السفر المحرم ، وابن عقيل رجح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرم

والحجة مع من جعل القصر والفطر مشروعا في جنس السفر ولم يخص سفرا من سفر وهذا القول هو الصحيح فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر ، قال تعالى (فمن كان مريضا أو على سفر فعدة أيام أخر) كما قال في آية التيمم (وإن كنتم مرضى أو على سفر) الآية وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يصلي ركعتين ، ولم ينقل قط أحد عن النبي ﷺ أنه خص سفرا من سفر مع علمه بأن السفر يكون حراما ومباحا ولو كان هذا مما يختص بنوع من السفر لكان بيان هذا من الواجبات ولو بين ذلك لنقلته الأئمة وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئا . وقد اتفق الله ورسوله أحكاما بالسفر كقوله تعالى في التيمم (وإن كنتم مرضى أو على سفر) وقوله في الصوم (فمن كان مريضا أو على سفر) وقوله (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا) وقول النبي ﷺ « يمسح المسافر ثلاثه أيام وإياهم » وقوله « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم » وقوله « إن أدركت من السفر الصوم وشطر

« الصلاة » وإذ ذكر قط في شيء من نصوص الكتاب والسنة تقييد السفر بنوع دون نوع . فكيف يجوز أن يكون الحكم معلقاً بأحد نوعي السفر ولا يبين الله ورسوله ذلك بل يكون بيان الله ورسوله متناولاً للنوعين ، وهكذا في تقسيم السفر إلى طويل وقصير وتقسيم الطلاق بسد الدخول إلى بائن ورجعي ، وتقسيم الإيمان إلى يمين مكفرة وغير مكفرة ، وأمثال ذلك مما خلق الله ورسوله الحكم فيه بالجنس المشترك العام فجعله لبعض الناس نوعين نوعاً يتعلق به ذلك الحكم ونوعاً لا يتعلق من غير دلالة على ذلك من كتاب ولا سنة ولا نصاً ولا استنباطاً والذين قالوا لا يثبت ذلك في السفر المحرم عمدتهم قواه تعالى في الميتة (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) وقد ذهب طائفة من المفسرين إلى أن الباغي هو الباني على الإمام الذي يجوز قتله والعادي هو العادي على المسلمين وفي المحارون وقطاع الطريق . قالوا فإذا ثبت أن الميتة لا تحمل لهم فسار الرخص ومن . وقالوا إذا اضطر العاصي بسفره أمرناه أن ينوب وأكل ولا يبيع له ، لا يف نفسه ، وهذا القول معروف عن أصحاب الشافعي وأحمد ، وأما أحمد ومالك يجوز أنه أكل الميتة دون القصر والقفز ، قالوا ولا السفر المحرم معصية والرخص للمسافر إغاثة على ذلك فلا تجوز الإغاثة على المعصية

وهذه حجة ضعيفة أم لا ؟ فذكر المفسرين ما أرادوا بالباغي الذي يعني المحرم من الطعام مع تدرجه من الحرام والعادي الذي تعدى القدر الذي يحنّج إليه ، وهذا النفس مع ما هو دون الأول . لأن الله أنزل هذا في السور المكية لا المأثورة في الأنفال وما يحرم من

الا كل والضرورة لا تختص بسفر ، ولو كانت في سفر فليس السفر المحرم مختصا بقطع الطريق ، والخروج على الامام . ولم يكن دلي - هـ النبي ﷺ امام يخرج عليه ولا من شرط الخارج أن يكون مسافراً والبقاء الذين أمر الله بقتالهم في القرآن لا بشرط فيهم أن يكونوا مسافرين . ولا كان الذين نزلت الآية فيهم أولاً مسافرين بل كانوا من أهل العوالي مقيمين واقتتلوا بالانمال والجريد فكيف يجوز أن يفسر الآية بما لا تختص بالسفر وليس فيها كل سفر محرم ، فالمدكور في الآية لو كان كما قيل لم يكن مطابقاً للسفر المحرم فانه قد يكون بلا سفر وقد يكون السفر المحرم بدونه ، وأيضا فتوله (خير باغ) حال من (اضطر) فيجب أن يكون حال اضطراره وأكاه الذي أكل فيه خير باغ ولا عاد فانه قال (فلا اثم عليه) ومعلوم أن الاثم انما ينفي عن الأكل الذي هو الفعل لا من نفس الحاجة اليه فمعنى الآية فمن اضطر فأكل خير باغ ولا عاد ، وهذا يبين أن المقصود أنه لا يثني في أكاه ولا يعمد ، والله تعالى يقرن بين الاثم والعدوان فالبغي ما جنسه ظلم والعدوان مجاوزة القدر المباح كما مر من الاثم والعدوان في قوله (وتعاونوا على البر والنهي ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فالاثم جنس الشر والعدوان مجاوزة القدر المباح . فالبغي من جنس الاثم . فل تعالى (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) وفي تعالى (فمن خاف من موص جنثا أو اثما فأصلح بينهم فلا اثم عليه) فالاثم جنس الظلم والورثة إذا كان مع العمد . وأما الجنف فهو الجنف عليهم بعدد وبتد عمد الكن قال كبر من المفسر من الجنف الخطأ والاثم العمد لانه لما خفي الاثم بالمد كبر . ومعنى العمد في الداخل

في الجنب الخطأ ، ولفظ العدوان من باب تعدي الحدود كما قال تعالى
 (تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ونحو
 ذلك ، ومما يشبه هذا قوله (ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في أمرنا)
 والاسراف تجاوزة الحد في المباح ، وأما الذنوب فما كان جنسه شر وإن
 وأما قولهم إن هذا اعانة على المعصية فغلط لان المسافر مأمور بأن يصلي
 ركعتين كما هو مأمور أن يصلي بالتييم وإذا تدم الماء في السفر المحرم
 كان عليه أن يتيمم ويصلي وما زاد على الركعتين ليست طاعة ولا مأمورا
 بها أحد من المسافرين وإذا فعلا المسافر كان قد فعل منيها منه فصار
 صلاة الركعتين مثل أن يصلي المسافر الجمعة خلف مستوطن فهل يصليها
 الا ركعتين وان كان عاصيا بسفره وان كان إذا صلى وحده صلى أربعاء
 وكذلك صومه في السفر ايسر رأولا مأمورا به فان النبي ﷺ ثبت
 عنه أنه قال « ايسر من البر الصيام في السفر » وصومه اذا كان مقيما أحب
 الى الله من صيامه في سفر محرم. ولو أراد أن ينطوع على الراحة في السفر
 المحرم لم يمنع من ذلك ، وإذا استتيب عليه قبله أما كان ينحري ويصلي ،
 ولو أخذت ببابه أما كان يصلي عرمانا ، فان قيل هذا لا يمكنه الا هذا
 قيل والمسافر لم يؤمر الا بركعتين والمشرع في حقه أن لا يصوم ، وقد
 اخاف الناس لو صام هل يسقط الفرض عنه ، وانفقوا على أنه اذا صام
 بعد رمضان أجزاءه ، وهذه المسئلة ايسر فيها احياط ، فان طائفة يقولون
 من صلى أربعاء أو صام رمضان في السفر المحرم لم يجزئه ذلك كما لو فعل
 ذلك في السفر المباح متديما

وحائفة هؤلاء لا يجزئ الا صلاة أربعاء وصوم رمضان ، وكذلك

أكل الميتة واجب على المضطر سواء كان في السفر أو الحضر وسواء كانت ضرورة بسبب مباح أو حرم ذل أو أتي ماله في البحر واضطر إلى أكل الميتة كان عليه أن يأكلها ، ولو سافر سفرا محرما فأتى به حتى عجز عن القيام صلى فاعدا ، ولو قاتل فملا محرما حتى أعجزته الجراح عن القيام صلى فاعدا ، فإن قاتل فلو قاتل فملا محرما هل يتلى صلاة الخوف ، قيل يجب عليه أن يصلي ولا يقام لأن كان لا يدع النزال المحرم فلا ينبح له ترك الصلاة بل إذا صلى صلاة خائف كان خيرا من ترك الصلاة بالكلية ، ثم هل بعد ؟ هذا فيه نزاع ، ثم إن أمكن فعلها بدون هذه الأفعال المبطله في الوقت وجب ذلك عليه لأنه مأثور بها ، وأما إن خرج الوقت ولم يفعل ذلك ، ففي صحيحها وقبولها بعد ذلك نزاع .

في النوع الثاني ، من موارد النزاع إن سئل كان لا يرى مسافرا إلا من حمل الزاد والمزاد دون من كان نازلا فكان لا يحتاج فيه إلى ذلك كالناجر والثاني والجاني الذين يكونون في موضع لا يخافون فيه إلى ذلك ولم يقدر عثمان السفر فدرأ بل هذا ليس منه مسافر وكذلك قيل أنه لا ير نفسه والثاني معه مسافر حتى ما حارب من معصرة وذكر أن أي شبيه من ابن سارس ، بل كانوا يقولون السفر الذي قصر فيه الصلاة الذي يحمل فيه الزاد والبركة أو أحد هذه النون والله أعلم أن القصر إنما كان في السفر لا في الماء والرجل إذا كان ممتنا في مكان يجد فيه الطعام والسراب ، لكن مسافرا بل ممتنا بخلاف ما سافر ثماني يحتاج أن يحمل الطعام والسراب فإن هذا ينفه عن المسئلة ما يحق للمسافر من مشقة السفر وصاحب هذا النون كما ترى ، خمسة إنما تكون للمشقة

والمشقة انما تكون لمن يحتاج الى حمل الطعام والشراب ، وقد نقل
عن غيره كلام يفرق فيه بين جنس وجنس روى ابن ابى شيبة عن علي بن
مسهر عن ابى اسحاق الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن
عبد الله بن مسعود قال لا يغرنكم سوادكم هذا من صلاتكم فانه من
مصركم فقلوه من مصركم يدل على انه جعل السواد بمنزلة المصر لما كان
تابعه وروى عبدالرزاق عن معمر عن الاعمش عن ابراهيم التيمي عن ابيه
قال كنت مع حذيفة بالمداين فاستأذنته ان آتي اهلي بالكوفة فأذن لي وشرط
علي ان لا افطر ولا اصلي ركعتين حتى ارجع اليه وبينهما نيف وستون ميلا
وعن حذيفة ان لا يقصر الى السواد وبين الكوفة والسواد تسعون
ميلا وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر لا يطأ احدكم بماشية احد اب
الجبيل أو يطون الاودية وتزعمون انكم سفر لا ولا كرامة انما التقصير في
السفر من البآت (١) من الافق الى الافق

(قلت) هؤلاء لم يذكروا مسافة محدودة للقصر لا بالزمان ولا
بالمكان اكن جعلوا هذا الجنس من السير ليس سفرا كما جعل عثمان
السفر ما كان فيه حمل زاد ومزاد فان كانوا قصدوا ما قصده عثمان من
ان هذا لا يزال يسير في مكان بحمل فيه الزاد والمزاد فهو كالمقيم فقد
وافقوا عثمان لكن ابن مسعود خالف عثمان في اتمامه بمعنى ، وان كان
قصدهم ان اعمال البلد تبع له كالسواد مع الكوفة وانما المسافر من
خرج من عمل الى عمل كما في حديث معاذ من افق الى افق فهذا هو
الظاهر ونهد فل ابن مسعود عن السواد فانه من مصركم وهذا كما ان

«١» كذا بالأصل

ماحول المصر من البساتين والمزارع تابعة له فهم يجماون ذلك كذلك وان طال ولا يجدون فيه مسافة وهذا كما ان المخاليف وهي الامكنة التي يستخلف فيها من هو خليفة عن الامير العام بالمصر الكبير . وفي حديث معاذ من خرج من مخالف الى مخالف يدل على ذلك مارواه محمد بن بشار حدثنا ابو عامر العقدي حدثنا شعبة سمعت قيس بن عمران بن عمير يحدث عن ابيه عن جده انه خرج مع عبد الله ابن مسعود وهو رديفه على بغلة له مسيرة اربعة فراسخ فصلى الظهر ركعتين ، قال شعبة اخبرني بهذا قيس بن عمران وابوه عمران بن عمير شاهد و عمير . ولى ابن مسعود ، فهذا يدل على ان ابن مسعود لم يجد السفر بمسافة طويلة ولكن اعتبر امراً آخر كالأعمال وهذا أمر لا يجد بمسافة ولا زمان لكن بعموم الولايات وخصوصها مثل من كان بدمشق فاذا سافر الى ما هو خارج عن اعمالها كان مسافراً . واصحاب هذه الأقوال كأنهم رأوا ما رخص فيه للمسافر إنما رخص فيه المشقة التي تلحقه في السفر ، واحتياجه إلى الرخصة ، وعلموا أن الانتقال في المصر الواحد من مكان إلى مكان ليس بمسافر ، وكذلك الخارج إلى ما حول المصر كما كان النبي ﷺ يخرج إلى قباكل سنة راكباً و ماشياً ، وإن كان يقصر وكذلك المسلمون كانوا ينتابون الجمعة من العوالي وإن كانوا بمصر أو فكان الانتقال في العمل الواحد بهذه المدة عنده

وهؤلاء يحج عليهم بقصر أهل مكة مع النبي ﷺ يعرفونه بدقة وبنية . مع ان هذه تابعة لمكة وضافة إليها وهي أكثر تبعاً لها من السوادالك و هو أقرب إليها منها فان بين باب بي شعبة وموقف الامام بعرفة عند الصخرات التي في أسفل جبل الرحمة يريد بهذه المسافة وهذا السير وهم مسافرون وإذا

قيل المكان الذي يسافرون إليه ليس بموضع مقام قيل بل كان هناك قرية نمرة والنبي ﷺ لم يزل بها وكان بها أسواق وقرب منها عرنة التي تصل وادها بعرفة ولأنه لا فرق بين السفر إلى بلد تقام فيه وبلد لا تقام فيه إذا لم يقصد الإقامة فإن النبي ﷺ والمسلمين سافروا إلى مكة وهي بلد يمكن الإقامة فيه وما زالوا مسافرين في غزواتهم وحجهم وعمرهم وقد قصر النبي ﷺ الصلاة في جوف مكة عام الفتح وقال «يا أهل مكة أتموا صلواتكم فانا قوم سفر» وكذلك عمر بعده فعل ذلك رواده مالك بإسناد صحيح ولم يفعل ذلك رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر بنى^(١) ومن نقل ذلك عنهم فقد خلط وهذا بخلاف خروج النبي ﷺ إلى قبا كل سبت راكبا وماشيا وخروجه إلى الصلاة على الشهداء فإنه قيل أن يموت بثليل صلى عليهم وبخلاف ذهابه إلى البقيع وبخلاف قصد أهل العوالي المدينة ليجمعوا^(٢) بها فإن هذا كله ليس بسفر فإن اسم المدينة متناول لهذا كله وإنما الناس قسمان الأعراب وأهل المدينة ولأن الواحد منهم «هب ويرجع إلى أهله في يومه من غير أن ناهب لذلك أهبة السفر فلا يحمل زادا ولا مزادا لا في طريقه ولا في المنزل الذي يصل إليه ولهذا لا يسمى من ذهب إلى راض مدينته مسافرا ولهذا تجب الجمعة على من حول المصر عند أكثر العلماء وهو بقدر بسماع النداء وفرسخ ولو كان ذلك سفرًا لم تجب الجمعة على من ينشئ لها سفرًا فإن الجمعة لا تجب على مسافر فكيف يجب أن يسافر لها وعلى هذا فالمسافر لم يكن مسافرًا تقطعه مسافة محدودة ولا

(١) أي لم يأروا أهل مكة بالإنعام لأنهم يعدون في منى مسافرين

(٢) أي يصلوا الجمعة

لقطعه أياما محدودة بل كان مسافرا لجنس العمل الذي هو سفر وقد يكون مسافرا من مسافة قريبة ولا يكون مسافرا من أبعد منها مثل أن يركب فرسا سابقا ويسير مسافة يريد ثم يرجع من ساعة الى يلمه فهذا ليس مسافرا وان قطع هذه المسافة في يوم وليلة وبحاجة في ذلك الى حمل زاد ومزاد فكان مسافرا كما كان سفر أهل مكة الى عرفة ولو ركب رجل فرسا سابقا الى عرفة ثم رجع من يومه الى مكة لم يكن مسافرا يدل على ذلك أن النبي ﷺ لما قال « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن - والمقيم يوما وليلة » فلو قطع يريد في ثلاثة أيام كان مسافرا ثلاثة أيام ولياليهن فيجب أن يمسح مسح سفر ولو قطع البريد في نصف يوم لم يكن مسافرا فإلني ﷺ إنما اعتبر أن يسافر ثلاثة أيام سواء كان سفره حثيثا أو بطيئا سواء كانت الايام طوالا أو قصارا ومن قدره ثلاثة أيام أو يومين جعلوا ذلك بسبر الابل والاقدام وجعلوا المسافة الواحدة حدا يشترك فيه جميع الناس حتى لو قطعها في يوم جعلوه مسافرا ولو قطعها ما دونها في عشرة أيام لم يجعلوه مسافرا وهذا مخالف لكلام النبي ﷺ وايضا فالنبي ﷺ في ذهابه الى قبا والعوالي واحده وشيء اصحابه من تلك المواضع الى المدينة اما كانوا يسبرون في غمر بين الابدنة والحوائط التي هي النخيل وتلك مواضع الابدنة لا مواضع السفر ، والمسافر لا بد ان يسفر اي يخرج الى الصحراء فان لفظ السفر يدل على ذلك يقال سفرت الرأفة عن وجهها اذا كسفته فدا لم يبرز الى الصحراء التي تكنف فيها من بن الساكن لا كما زعموا مسافرا قال تعالى (ومن حوكم من لا يراهم ومن اهلها من لا يراهم)

على النفاق) وقال تعالى (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه) فجعل الناس قسمين أهل المدينة والأعراب. والأعراب هم أهل العمود وأهل المدينة هم أهل المدر، فجميع من كان ساكناً في مدر كان من أهل المدينة ولم يكن للمدينة سور ينهز به داخلها من خارجها بل كانت محال، محال، وتسمى المحلة داراً، والمحلة القرية الصغيرة فيها المساكن وحولها النخل والمقابر ليست ابنية متصلة، فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دورهم أموالهم ونخيلهم، وبنو عدي بن النجار دارهم كذلك، وبنو مازن بن النجار كذلك، وبنو سالم كذلك وبنو ساعدة كذلك، وبنو الحارث بن الخزرج كذلك، وبنو عمرو بن عوف كذلك وبنو عبد الأشهل كذلك، وسائر بطون الأنصار كذلك، كما قال النبي ﷺ «خير دور الأنصار دار بني النجار ثم دار بني عبد الأشهل ثم دار بني الحارث ثم دار بني ساعدة وفي كل دور الأنصار خير» وكان النبي ﷺ قد نزل في بني مالك بن النجار وهناك بي مسجده وكان حائطاً لبعض بني النجار فيه نخل وخرب وقبور فأمر باليخل بمطاعت وبالقبور فنبشت وبأخرب فسويت وبني مسجده هناك وكانت سائر دور الأنصار حول ذلك قال ابن حزم ولم يكن هناك مصر قال وهذا أمر لا يجمله أحد بل هو نهل الكوافي عن الكوافي وذلك كله مدينة واحدة كما جعل الله الناس نوعين أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب، فمن لبس من الأعراب فهو من أهل المدينة، لم يجعل المدينة داخلًا وخارجًا وسورًا وربضًا كما يقال مثل ذلك في المدائن المسورة، وقد جعل النبي ﷺ حرم المدينة بريدًا في بريد والمدينة بين

لا بين ، واللاية الارض التي ترابها حجارة سود وقال «ما بين لا بتيها حرم»
فما بين لا بتيها كاه من المدينة وهو حرم فهذا يريد لا يكون الضارب
فيه مسافرا . وان كان المكي اذا خرج الى درفات مسافرا فعرفة ومزدلفة
ومنى صحاري خارجة عن مكة ليست كالعوالي من المدينة وهذا ايضا
مما بين انه لا اعتبار بمسافة محدودة فان المسافر في المصر الكبير لو
سافر يومين او ثلاثة لم يكن مسافرا والمسافر عن القرية الصغيرة اذا
سافر مثل ذلك كان مسافرا فعلم انه لا بد ان يقصد بقية يسافر من مكان
الى مكان فاذا كان ما بين المكانين صحراء لا مساكن فيها يحمل فيها الزاد
والمزاد فهو مسافر وان وجد الزاد والمزاد بالمكان الذي يقصده

وكان عثمان جعل حكم المكان الذي يقصد حكم طريقه فلما ان يعدم
فيه الزاد والمزاد وخالفه اكثر علماء الصحابة وقولهم ارجع فان النبي ﷺ
قصر بمكة عام فتح مكة وفيها الزاد والمزاد واذا كانت منى قرية فيها زاد
ومزاد فيينها وبين مكة صحراء يكون مسافرا من قطعها كما كان بين
مكة وغيرها ولكن عثمان قد تأول في قصر النبي ﷺ بمكة انه كان
خائفا لانه لما فتح مكة والكفار كثيرون وكان قد بلغه ان هوازن جمعت
له وثمان يجوز التحصير لمن كان بمضرة عدو وهذا كما يحكى عن عثمان
انه يعني النبي ﷺ انما امرهم بالمنعة لانهم كانوا خائفين وخائفه علي
وعمران بن حصين وابن عمر وابن عباس وغيرهم من الصحابة وقولهم
هو الراجح فان النبي ﷺ في حجة الوداع كان آمنا لا يخاف الا الله
وقد أمر اصحابه بفسخ الحج الى العمرة والتحصير وقتصر العدد انما هو
معلق بالسفر ولكن اذا اجتمع الخوف والسفر ايجب قصر العدد وقصره

الركعات وقد قال النبي ﷺ هو وعمر بعده لما صليا بمكة «يا أهل مكة اتوا صلاتكم فانا قوم سفر» بين أن الواجب لصلاتهم ركعتين مجرد كونهم سفرا فلهذا الحكم تعلق بالسفر ولم يعلقه بالخوف

فعلم ان قصر العدد لا يشترط فيه خوف بحال وكلام الصحابة او اكثرهم من هذا الباب يدل على انهم لم يجعلوا السفر قطع مسافة محدودة او زمان محدود يشترط فيه جميع الناس بل كانوا يجيبون بحسب حال السائل فمن رأوه مسافرا اثبتوا له حكم السفر والا فلا

ولهذا اختلف كلامهم في مقدار الزمان والمكان فروى وكيع عن الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال اذا سافرت يوما الى العشاء فان زدت فقصر ورواه الحجاج بن منهال ثنا ابو ثوانة عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال لا يقصر المسافر في مسيرة يوم الى العتمة الا في اكثر من ذلك وروى وكيع عن شعبة بن شبيل عن أبي جهرة الضبعي قال قلت لابن عباس اقصر الى اليلة قال تذهب وتجيء في يوم قلت نعم قال لا الا يوم مناح . فهنا قد نهى ان يقصر اذا رجع الى اهله في يوم هذه مسيرة يريد واذن في يوم وفي الاول هاهنا ان يقصر الا في اكثر من يوم وقد روي نحو الاول عن عكرمة مولاة قال اذا خرجت من عند اهلك فاقصر فاذا أتيت أهلك فأتمم وعن الاوزاعي لا يقصر الا في يوم تام وروى وكيع عن هشام بن ربيعة بن الغاز الجرشي عن عطاء بن ابي رباح قلت لابن عباس اقصر الى عرفة قال لا ولكن الى الطائف وعسفان فذلك ثمانية واربعون ميلا وروى ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء قلت لابن عباس اقصر الى منى

او عرفة ؟ قال لا ولكن الى الطائف او جدة او عسفان فاذا وردت على ماشية لك أو اهل فأتى الصلاة وهذا الاثر قد اعتمدته احمد والشافعي . قال ابن حزم من عسفان الى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلا قال واخبرنا الثقة ان من جدة الى مكة اربعين ميلا (قلت) نبيه عن القصر الى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك للحاجة ويرجع من يومه الى مكة حتى يوافق ذلك ما تقدم من الروايات عنه ويؤيد ذلك ان ابن عباس لا يتحدث عليه ان اهل مكة كانوا يقصرون خاف النبي ﷺ واني بكر وعمر في الحج اذا خرجوا الى عرفة ومزدلفة ومنى وابن عباس من اعلم الناس بالسنة فلا يتحدث عليه مثل ذلك واصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج الى عرفة ومزدلفة كطاوس وغيره وابن سيدة نفسه الذي روى هذا الاثر عن ابن عباس كان يقصر الى عرفة في الحج وكان اصحاب ابن عباس كطاوس يقول احدهم اترى الناس يعني اهل مكة صلوا في الموسم خلاف صلاة رسول الله ﷺ وهذه حجة فطعة فانه من المسلمون ان اهل مكة لما حجوا معه كانوا خائفين كثيرا وقد خرجوا معه الى منى يصلون خلفه وانما صلى بمنى ايام منى قصرنا والناس كلهم يصلون خلفه اهل مكة وساثر المسلمين لم يأمر احدا منهم ان يصلا به ولم ينقل ذلك احد لا باسناد صحيح ولا ضعيف ثم ابو بكر وعمر بعده كانا يصليان في الموسم باهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران احدا بانمام مع انه قد صح عن عمر بن الخطاب انه لما صلى بمكة قال يا اهل مكة اتوا صلاتكم فانا قوم سفر وهذا ايضا مروي عن النبي ﷺ في اهل مكة عام

الفتح لا في حجة الوداع فانه في حجة الوداع لم يكن يصلي بمكة بل كان يصلي بمنزله وقد رواه ابو داود وغيره وفي اسناده مقال

والمقصود ان من تدبر صلاة النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة ومنى باهل مكة وغيره وانه لم ينقل مسلم قط عنه انه امرهم باتمام علم قطعما انهم كانوا يقصرون خلفه وهذا من العلم العام الذي لا يخفى على ابن عباس ولا غيره ولهذا علم احد من الصحابة امر اهل مكة ان يتسوا خلف الامام اذا صلى ركعتين فدل هذا على ان ابن عباس انما اجاب به من سألته اذا سافر الى منى او رفته سفرا لا ينزل فيه بمنى وعرفة ان يرجع من يومه فهذا لا يقصر عنده لانه قد بين ان من ذهب ورجع من يومه لا يقصر وانما يقصر من سافر وما لم يقل مسيرة يوم بل اعتبر ان يكون السفر يوما وقد استفاض عنه جواز القصر الى عسفان وقد ذكر ابن حزم انها اثنان وثلاثون ميلا وغيره ثوب اربعة برد ثمانية واربعون ميلا والذين حدودها ثمانية واربعين ميلا منهم قول ابن عباس وابن عمر واكثر الروايات عنهم يخالف ذلك فلهذا كمن الا قولهما يجوز ان يأخذ بعض اموالهما دون بعض بل اما ان يجمع بينهما واما ان يطلب دبل آخر فكيف والآثار عن الصحابة أنواع حر ولهما كان المحددون بسنة عشر فرسخا من اصحاب مالك والشافعي واحمد إنما لهم در فنان بعضهم بقوله جدا جدا قل باقل من القصر فيما دون هذا فيكون هذا اجماعا وهذه طريقة الشافعي وهذا ايضا منقول عن الليث بن سعد فهذا ان الامان يئنا عذرهما انهما لم يعلموا من قل باقل من ذلك وغيرهم قد علم من قل باقل من ذلك

(والطريقة الثانية) أن يقولوا هذا قول ابن عمر وابن عباس ولا يخالف لهما من الصحابة فصار إجماعاً. وهذا باطل فإنه ليس عنهما هذا وغيره وقد ثبت عن غيرهما من الصحابة ما يخالف ذلك.

وتم طريقة الثالثة سلكتها بعض أصحاب الشافعي وأحمد وشيخنا هذا التحديد مأثور عن النبي ﷺ كما رواه ابن خزيمة في مختصره ابن عمر بن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال «يا أهل مكة لا تذهبوا في نفر من مكة برد من مكة إلى عسفان» وهذا ما يعلم أهل المعرفة بأحمد بن محمد بن أبي النجاشي ولكن هو من كلام ابن عباس. فبني رسول الله ﷺ لما حد مسافة القصر لأهل مكة دون أهل المدينة إلى عسفان وأحد حرة والنصرة ودون سائر المسلمين، وكيف تقول هذا وقد روي عن أهل مكة صلوا خلفه بعرفة ومزدلفة وميعة وأحد بنبي ﷺ في غير بقعة ولا يريد ولا غير يريد ولا حدها زمان. ومالك قد نقل عنه أنه روى كقول الليث والشافعي وأحمد وهو المشهور أنه قال من كان في مكة لا أمبال فيها فلا يقصرون في أول من وابل من مكة وهذا ما يقصر فيه الصلاة إلى. وقد ذكر عنه أنه روى في حقه وروى عنه أنه لا فصاعداً وروى عنه لا قصر إلا في أول من وابل من مكة. وروى عنه لا قصر إلا في أربعين ميلاً فصاعداً وروى عنه أنه لا قصر إلا في ستة وأربعين ميلاً فصاعداً. وروى عنه أنه لا قصر إلا في ثمانين ميلاً فصاعداً. والقاضي إسماعيل بن إسحاق في كتابه الباقية وروى عنه أنه لا قصر إلا في ثمانين ميلاً فصاعداً. وروى عنه أنه لا قصر إلا في ثمانين ميلاً فصاعداً. وروى عنه أنه لا قصر إلا في ثمانين ميلاً فصاعداً.

فتأول فأفطر في رمضان : لا شيء عليه إلا القضاء فقط . وروى عن الشافعي

أنه لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلاً بالهاتمي

والآثار عن ابن عمر أنواع فروى محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن

ابن مهدي حدثنا سفيان الثوري سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن

عمر يقول لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة . وروى ابن أبي شبة

حدثنا وكيع حدثنا مسهر بن محارب بن زباد سمعت ابن عمر يقول اني

لأسافر الساعة من النهار فأقصر بعني الصلاة . محارب قاضي الكوفة من

خيار التابعين أحد الأئمة ومسهر أحد الأئمة . وروى ابن أبي شبة

حدثنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن زيد بن خليفة

عن ابن عمر قال تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال . قال ابن حزم :

محمد بن زيد هو طائي ولاءه محمد بن أبي طالب القضاء بالكوفة مشهور

من كبار التابعين . وروى مالك بن نافع عن ابن عمر أنه قصر الى ذات

النصب قال وكنت أسافر مع ابن عمر البرد فلا يقصر قال عبد الرزاق ذات

النصب من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فهذا نافع يخبر عنه أنه قصر في ستة

فراسخ وأنه كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا يقصر وكذلك روى

عنه ما ذكره شندر حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص

بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال خرجت مع عبد الله بن عمر بن

الخطاب الى ذات النصب وهي من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فله

أتمها قصر الصلاة ، وروى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه

كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعة أميال

وما تقدمه من الروايات يدل على أنه كان يقصر في مسافة ما هو عليه

منه وروى وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالي الاسدي قال سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة قال حاج أو ممتر أو غاز ؟ فقلت لا ولكن أئدنا يكون له الضيعة في السواد ، فقال تعرف السويداء ؟ فقلت سمعت بها ولم أرها قال فانها ثلاث وابنتان وإليه للمسرع اذا خرجنا اليها قصرنا قال ابن حزم من المدينة الى السويداء ثمان وسبعون ميلا أربعة وعشرون فرسخا

(قلت) فهذا مع ما تقدم يبين أن ابن عمر لم يذكر ذلك تحديداً لكن بين بهذا جواز القصر في مثل هذا لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواد فأجابه ابن عمر بجواز القصر وأما ما روي (١) من طريق ابن جريج "خبرني نافع أن ابن عمر لم أدنى ما يقصر الصلاة إليه ، إلّا له بخير ، هي مسيرة ثلاث قوائم يسير فمادونه ، وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب بن حميد كلاهما عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وحده وهي مدر الأهواز من البصرة لا يقصر فيما دون ذلك قال ابن حزم بين المدينة وخير كما بين البصرة والأهواز وهي مائة مائة وخمسة أميال قال وهذا مما اختلف فيه علي بن عمر ثم علي نافع أيضا عن ابن عمر

(قلت) هذا النفي وهو أنه لم يقصر فيما دون ذلك فنعما ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال أنه اختلف اجتهدوا في نفي بصره في دون ذلك وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره أنه قصر عما دون ذلك فهذا قد يكون غلطاً فمن روى عن ابن عمر أن ما روى

هذا فيكون حين حدث بهذا قد نسي أن ابن عمر قصر فيما دون ذلك
فانه قد ثبت عن نافع منه انه قصر فيما دون ذلك

وروى حماد بن زيد حدثنا أنس بن سيرين قال خرجت مع أنس بن
مالك الى أرضه وهي على رأس خمسة فراسخ فصلى بنا العصر في سفينة
وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط ركعتين ثم سلم ثم صلى بنا ركعتين
ثم سلم . وهذا فيه انه انما خرج الى أرضه المذكورة ولم يكن سفره الى
غيرها حتى يقال كانت من طريقه فقصر في خمسة فراسخ وهي يريد
وربع وفي صحيح مسلم حدثنا ابن أبي شيبة وابن بشار كلاهما عن غندر
عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهذلي سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة
فقال كان رسول الله ﷺ اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ -
شعبة شك - صلى ركعتين ولم ير أنس أن يقطع من المسافة الطويلة
هذا لأن السائل سأله عن قصر الصلاة وهو سؤال عما يقصر فيه
ليس سؤالاً عن أول صلاة ينصرها ثم انه لم يقل أحد إن أول صلاة
لا ينصرها الا في ثلاثة أميال أو أكثر من ذلك فلبس في هذا جواب
لو كان المراد ذلك ولم يقل ذلك أحد فدل على أن السائل أراد انه من
سافر هذه المسافة قصر ، ثم ما أخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل
من النبي ﷺ بين هل كان ذلك الخروج هو السفر أو كان ذلك
هو الذي قطعه من السفر فان كان أراد به ان ذلك كان سفره فهو نص ،
وان كان ذلك الذي قطعه من السفر فانس بن مالك استدل بذلك على
انه ينصر اليه اذا كان هو السفر يقول انه لا تقصر الا في السفر فلولا
ان قطع هذه المسافة سفر لما قصر

وهذا يوافق قول من يقول لا ينصرف حتى ينقطع مسافة تكون سفرا
لا يكفي مجرد قصده المسافة التي هي سفر وهذا قول ابن حزم وداود
وأصحابه . وابن حزم يحد مسافة القصر بميل السكك داود وأصحابه
يقولون لا يقصر إلا في حرج أو عمرة أو تزوي . وابن حزم يقول إنه
ينصرف في كل سفر ، وابن حزم عنده أنه لا يقصر إلا في هذه المسافة
وأصحابه يقولون إنه يقصر في كل سفر بخلاف القصر لأن القصر ليس
عندهم فيه نص عام عن الشارع وإنما فيه قوله أنه فعبر في السفر وهو
يجدوا أحداً قصر فيما دون ميل ، ووجدوا المبل منقولاً من ابن عمر .
وابن حزم يقول السفر هو البرور عن عملة الأعمه . السكك قد عرفت أن
التي عليها السلام خرج إلى البقيع لدفن المولى وخرج إلى فمساء لما حط
والناس معه فلم ينصرفوا ولم يفتطروا فخرج هذا عن أن يكون سفر وهو
يجدوا أقل من ميل يسمى سفراً فإن ابن عمر قال لو خرجت من مكة إلى
المدينة فما ثبت أن هذه المسافة جعلها سفرًا ولا نجد في شيء من
سفر جعلنا هذا هو الحد ، هل وما دون المبل من آخر قرب من هذه
حكم القصر ولا قصر فيه ولا قصر ، وإذا بلغ من مشيت في السفر
ينصرف به أصلاً في قدره من حاشية السفر فيطرح كذا في جمع
فكان على أقل من ميل فيه ثم ليس في سفر قصر .

(قلت) جعل هؤلاء السفر مشوراً في اللغة العربية . وإن كان هذا
الشيء يسمى سفراً هو المبل ورويت جعلوه مشوراً . في كتابه في
ضمته . أما الشارع ثم حده . كتابه في جمع . في كتابه في جمع .
في كتابه في جمع . في كتابه في جمع . في كتابه في جمع .

بل نفس تحديد السفر بالمسافة باطل في الشرع واللغة ، ثم لو كان محدوداً بمسافة ميل ، فإن أريد أن الميل يكون من حدود القرية المختصة به فقد كان النبي ﷺ يخرج أكثر من ميل من محله في الحجاز ولا يقصر ولا يفطر ، وإن أراد من المكان المجتمع الذي يشمل اسم مدينة ميلا قيل له فلا حجة لك في خروجه إلى المقابر والغائط لأن تلك لم تكن خارجا عن آخر حد المدينة . ففي الجملة كان يخرج إلى العوالي وإلى أحد كما كان يخرج إلى المقابر والغائط وفي ذلك ما هو أبعد من ميل ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يخرجون من المدينة إلى أكثر من ميل ويأتون إليها أبعد من ميل ولا يقصرون كخروجهم إلى قباء والعوالي وأحد ، ودخولهم للجمعة وغيرها من هذه الأماكن

وكان أكبر من مساكن المدينة عن مسجده أبعد من ميل فإن حرم المدينة يريد في ريد حتى كان الرجلان من أصحابه لبعده المكان يتناوبان الدخول يدخل هذا يوما وهذا يوم . كما كان عمر بن الخطاب وصاحبه لا يدارى يدخل هذا يوما وهذا يوما ، وقول ابن عمر لو خرجت ميلا فصر الصلاة هو كقوله اني لاسافر الساعة من النهار فأقصر ، وهذا إما أن يريد أنه ما يقطعه من المسافة التي يقصدها فيكون قصده اني لا أؤخر القصر إلى أن أقطع مسافة طويلة وهذا قول جماهير العلماء إلا من يقول اذا سافر نهرا أو بقصر إلى الليل

وقد احتج العلماء على هؤلاء بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بأذنة أرماء والمصر يدي الحنفية ركعتين . وقد يحمل حديث أنس على هذا مكن فعله ذلك على المعنى الأول ، ويكبر مرد بن عمر من سافر

قصر ، ولو كان قصده هذه المسافة اذا كان في صحراء بحيث يكون مسافراً لا يكون متنقلاً بين المساكن فان هذا ليس بمسافر باتفاق الناس . واذا قدر أن هذا مسافر فلو قدر أنه مسافر أقل من الميل بعشرة أذرع هو أيضاً مسافر ، فالتحديد بالمسافة لأصل له في شرع ولا لغة ، ولا عرف ولا عقل ، ولا يعرف عموم الناس مساحة الارض فلا يجلس ما يحتاج اليه عموم المسلمين معلقاً بشيء لا يعرفونه . ولم يتسمع أحد الارض من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا قدر النبي صلى الله عليه وسلم الارض إلا بمبال ولا فراسخ والرجل قد يخرج من القرية إلى صحراء لحطب في في فيغيب اليومين والثلاثة فيكون مسافراً وإن كانت المسافة أقل من ذلك . بخلاف من يذهب ويرجع من يومه فانه لا يكون في ذلك مسافراً . الاول يأخذ الزاد والمزاد بخلاف الثاني فالمسافة القريبة في المدة القصيرة تكون سفراً ، والمسافة البعيدة في المدة القليلة لا تكون سفراً ، سفر يكون بالعمل الذي سمي سفراً لاجله . والعمل لا يكون إلا في زمان ، هذا طال العمل وزمانه فاحتاج إلى ما يحتاج اليه المسافر من الزاد والمزاد يسمى مسافراً وإن لم تكن المسافة بعيدة . واذا قصر العمل والزمان لم يسمى لا يحتاج إلى زاد ومزاد لم يسمى سفراً . وإن بعدت المسافة فالسفر هو العمل الذي يسمى سفراً ، ولا يكون العمل إلا في زمان فيعند من ليس هو سفر ولا يكون ذلك إلا في مكان يسافر من الأماكن وهذا هو السفر . يعادتهم ليس له حد في الشرع ولا اللغة ، بل مسعود سفر به سفر

فصل

وأما الاقامة فهي خلاف السفر فالناس رجالان مقيم ومسافر، ولهذا كانت أحكام الناس في الكتاب والسنة أحد هذين الحكمين إما حكم مقيم وإما حكم مسافر، وقد قال تعالى (يوم ظعنكم ويوم اقامتكم) فجعل للناس يوم ظعن ويوم اقامة، والله تعالى أوجب الصوم وقال (من كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) فمن ليس مريضاً ولا على سفر فهو الصحيح المقيم، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة» فمن لم يضع عنه الصوم وشطر الصلاة فهو المقيم

وقد أقام النبي صلى الله عليه وسلم في حجته بمكة أربعة أيام ثم سته أيام بمنى ومزدلفة وعرفة بتصر الصلاة هو وأصحابه فدل على أنهم كانوا مسافرين، وأقام في تزوة الفتح تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة. وأقام ببوك عشرين يوماً يقصر الصلاة. ومعلوم بالعادة أن ما كان بفعل بمكة وتبوك لم يكن ينتضي في ثلاثة أيام ولا أربعة حتى يقال إنه كان بفوك اليوم أسافر غداً أسافر. بل فتح مكة وأهلها وما حولها كفار محاربون، وهي أعظم مدينة فتحها وفتحها ذات الأعداء، وأسهمت العرب، وسرقت السرايا إلى النواحي ينتظر قدومهم، ومثل هذه الأمور مما يعلم أنهم لا تنقضي في أربعة أيام، فعلم أنه أقام لأمور يعلم أنها لا تنقضي في أربعة وكذلك في تبوك

وأيضاً فمن جعل للمقام حداً من الايام إما ثلاثة وإما أربعة ، وإما عشرة ، وإما اثني عشر ، وإما خمسة عشر ، فإنه قل قولاً لا دليل عليه من جهة الشرع وهي تقديرات متقابلة . فقد تضمنت هذا القول تقسيم الناس إلى ثلاثة أقسام : إلى مسافر وإلى مقيم ومستوطن وهو الذي نوبى المقام في المكان ، وهذا هو الذي تمنع به الجمعة وتجب عليه . وهذا يجب عليه اتمام الصلاة بالانزعاق فإنه المقيم المقابل للمسافر (وإثبات) مقيمه غير مستوطن أوجبوا عليه اتمام الصلاة والصيام ، وأوجبوا عليه الجمعة وعملوا لا تمنع به الجمعة ، وقالوا إنما تمنع الجمعة بمستوطن

وهذا التقسيم وهو تقسيم المقيم الى مستوطن وغير مستوطن تقسيم لا دليل عليه من جهة الشرع ، ولا دليل على أنها تجب على من لا يثبت به . بل من وجبت عليه انعقدت به ، وهذا إنما قلوه لما أثبتوا أنه يجب عليه اتمام والصيام ووجدوه غير مستوطن فلم يتمكن أن يقولوا تمنع به الجمعة فإن الجمعة إنما تمنع بالمستوطن . لكن إيجاب الجمعة على من يجب الصيام والالتزام على هذا هو الذي يتألف منه لا دليل عليه . بل هو خلاف الشرع . فإن هذه حل النبي صلى الله عليه وسلم بمكة في خبوة " الخ وهو في حجة الوداع وحاله يتبين ، بل وهذه حل جميع الحجيج الذين نزلوا بمكة فيقتضون مناسكهم ثم يرجعون ، وقد قدم الرجل مكة رابع ربيعه وقد قدم قبل ذات يوم أو أيام ، وقد تقدم بعد ذات يوم وهم مسافرون لا يجب عليهم الجمعة ولا اتمام ، وإنما ^{صلى الله عليه وسلم} قدم بيح رابعة من ذى الحجة وكان صلى الله عليه وسلم ركعتين لأن من أنعم الله له أو قدم صبيح ثمانية وثلاثين يوماً من شهر رمضان لا اتمام ، بل في شهر رمضان من ذى الحجة ولا دليل

هذا حدا فاصلا بين المقيم والمسافر ايمنه للمسلمين كما قال تعالى (وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هداةم حتى يبين لهم ما يتقون) والتمييز بين المقيم والمسافر بنية ايام معدودة يقيمها ليس هو امرا معلوما لا بشرع ولا لغة ولا عرف وقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجر ان يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ^١ وان يقصر في هذا جائز عند الجماعة وقد نهاه اقامة ورخص للمهاجر ان ينيبها فلو اراد المهاجر ان يقيم اكثر من ذلك بعد قضاء النسك لم يكن له ذلك وليس في هذا ما يدل على ان هذه المدة فرق بين المسافر والمقيم بل المهاجر ممنوع ان يقيم بمكة اكثر من ثلاث بعد قضاء المناسك ان الثلاث مقدار يرخص فيه فيها كان محذور الجنس قل صلى الله عليه وسلم «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تؤخذ على ميت فوق ثلاث الا على زوج» وقل «لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث» وجعل ما تحرم امرأته بعده من اشرطة ثلاثا فاذا طلقها ثلاث مرات حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره لان الطلاق في الاصل مكروه فايبيع منه الحاجة ما تدعو اليه الحاجة وحرمت عليه بعد ذلك الى الغاية المذكورة ، ثم المهاجر لو قدم مكة قبل الموسم بشرائه الى الموسم فان كان له بيع له الا فيها يكون سفر كانت افمنه الى الموسم سفر فتنصرف فيه «تصلاة وايضا فاني صلى الله عليه وسلم واصحابه قدموا صبح رابعة من ذي الحجة فلو اقاموا بمكة بعد قضاء النسك ثلاثا كان لهم ذلك ولو اقاموا اكثر من ثلاث لم يجز لهم ذلك وجز لغيره ان يقيم اكثر من ذلك ، وقد اقام المهاجرون مع النبي صلى الله عليه وسلم عدة افتتح قريبا من عشرين يوما بمكة ولم يكونوا بذلك مقيمين اقامة خرجوا بها عن السفر ولا كانوا ممنوعين لانهم كانوا مقيمين

لاجل تمام الجهاد وخرجوا منها الى غزوة حنين وهذا بخلاف من لا يندم
الا للنسك فانه لا يحتاج الى اكثر من ثلاث

فعلم ان هذا التحديد لا يتعلق بالعصر ولا بتحديد السفر وندم
حدوا ذلك بأربعة منهم من احتج باقامه المهاجر وجعل يوم اندخون واحر ح
غير محسوب ومنهم من بنى ذلك على ان الاصل في كل من قدم الى مصر
ان يكون مقيما يتم الصلاة لكن ثبتت الأربعة باقامه النبي ﷺ في حجه
فانه اقامها وقصر وقالوا في غزوة الفتح وتبولك انه لم يكن عزم على اقامه
مدة لانه كان يريد عام الفتح غزو حنين وهذا الدليل مني تلي انه من
قدم الى مصر فقد خرج عن حد السفر وهو ممنوع بل هو مخالف لمص
والاجماع والعرف ، فان التاجر الذي تقدم ليشترى سلعة او . . .
وبذهب هو مسافر عند الناس وقد بشرى السلعة ويقيمها في بيته . . .
ولا يجد الناس في ذلك حدا

والذين قالوا بمصر الى خمسة عشر قالوا هذا عادة من . . .
زاد على ذلك فهو مقيم بالاجماع . وليس الامر كما هو في حدهم ، لانهم
فما زاد على الأربعة أحصاها وختلف الروايات عنه اذا وصي اقامه . . .
وعشرين هل يتم او يصير ايراد الاجتهاد في صلاة النبي . . .
عليه وسلم يوم الرابع فان كان صلى "فجر تبسة" وهو يوم . . .
بمكة عشرين صلاة وان كان صلى الصبح بمكة فله صلى . . .
وعشرين صلاة والصحيح انه انما صلى الصبح يومئذ في مكة . . .
مكة ضحى كذاك جاء مصر حابه في احديث . فان جرد في رواة . . .
اذا عزم على ان يقيم اكثر من ذلك . . . واحتج بان النبي ﷺ صلى . . .

قال فاقام اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الفجر بالا بطح يوم
الثامن وكان يقصر الصلاة في هذه الايام وقد اجمع على اقامتها، فاذا اجمع
ان يفيم كما اقام النبي صلى الله عليه وسلم قصر فلدا اجمع على اكثر من ذلك
اي قال الاثرم قلت له فلم لم يفعله على ما زاد من ذلك؟ قال لانهم اختلفوا
في أحد ما لا حوط بينهم. قال فيل لاني تبدا الله يقول اخرج اليوم اخرج غدا
ايتمر، قال هذا شيء آخر هذا لم يعزم. فاجهد لم يذكر دلائل على وجوب
الالتزام اما اخذ بالا حنياط وهذا لا يقتضي الوجوب وايضا فانه معارض
نصوص من وجوب القصر وتحملة عزه في الرادة، وقد روى الاثرم حدثنا
الفتن بن دكين حدثنا مسعر عن حبيب بن ابي ثبات عن عبد الرحمن
ابن اسود قال اثناع عشر مع سعد بزمان او بزمان شهرين فكان صلى ركعتين
ونصلي اربعا قد كرنا ذلك له فقال نحن اعلم فان الاثرم حدثنا سلمان
ابن حرب حدثنا حماد عن اوب عن نافع ان ابن عمر اقام با ذريجان سنة
اشهر يصلي ركعتين وقد حال الميع بينه وبين الدخول قال بعضهم والثابع
الذي نفق في هذه المدة علم انه لا بدوب في اربعة ايام فقد اجمع اقامه اكثر
من ربع قال الاثرم حدثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا هشام حدثنا يحيى
بن حنفس عن عبد الله بن انس بن مالك اقام بالاسام سنتين يقصر الصلاة.
قال الاثرم حدثنا الفضل بن دكين حدثنا هشام حدثنا ابن سهاب عن
سعد بن كان ابن عمر اذا اقام بمكة قصر الصلاة الا ان يصلي مع الامام
وان هو شهرين الا ان يجمع الاقامه وابن عمر كان يقدم قبل الموسم بمدة
طوبه حتى انه كان احيانا يحرم بالحج من هلال ذي الحجه وهو كان
من المهاجرين فما كان محل له المقام بعد قضاء نسكه اكثر من ثلاث ولهذا

أوصى لما مات أن يدفن بسرف أكوها من الخيل حتى لا يدفن في الأرض
التي هاجر منها ، وقال الأثرم حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد
عن أيوب عن نافع قال ما كان ابن عمر يصلي بمكة إلا ركعتين إلا أن يرفع
المنام ولهذا أقام مرة ثني عشر يصلي ركعتين وهو يرى الخروج وهذا
يبين أنه كان يصلي قبل الموسم ركعتين مع أنه نوى الإقامة إلى يومه
وكان ابن عمر كثير الخج وكان كثيراً ما يأتي مكة قبل الموسم مدة طويلاً
الأثرم حدثنا بن الزبير حدثنا القاسم بن موسى القتيبي عن محمد بن
بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن ابن عمر بن الخطاب قال ما كان
وأبا صرمة إلا نصاري وعتبة بن عامر شتوا بارض لروم فقاموا وهم
وقاموه وانموا الصلاة ، قال الأثرم حدثنا قيس بن سعد بن منصور
عن أبي وائل قال خرج مسروق إلى السلسلة فنصر الصلاة وقام سنين
يقصر حتى رجع وهو يقصر قيل يا أبا عائشة ما يحدثك على هذا قال أتباع السنة

فصل

والذين لم يكرهوا أن يصلي إلا ما فر ربحا سنوا أن النبي ﷺ فعل
ذلك أو فعله بعض أصحابه على عهد مافرد تبه وصنوا أن سائر ذلك
ركعتين ، وأربعا بمنزلة الصلوة والتصرف في ركعتين وقوله سائر ذلك
الصحيح : أنهم كانوا يسألون مع النبي ﷺ في ركعتين أو أربعين
وهذا مما اتفق أهل العلم على صحته وما ذكره من
بعض أهل العلم صحيحاً وبذلك سند الشافعي وصححه
أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن

فدل على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة
لا حتم من الله أن يتضرر ودل على أن يتصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر
أن عائشة قالت كل ذلك فعل رسول الله ﷺ أم في السفر وقصر نأت وهذا
الحديث رواه إدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم حدثنا عمر بن سعيد عن
عطاء بن أبي رباح عن عائشة أن النبي ﷺ كان يتصر في السفر ويتم
ويتضر ويصوم قل إدارقطني هذا إسناد صحيح قل البيهقي ولهذا شاهد
من حديث دهم بن صالح والمغيرة بن زباد وطاحنة بن عمر وكاهن ضعيف
وروي حديث دهم من حديث عبد الله بن موسى حدثنا دهم بن صالح
الكندي عن حماد عن عائشة قالت كنا نصلي مع النبي ﷺ إذا خرجنا
إلى مكة أربعاً حتى نرجع

وروي حديث المغيرة وهو أشهرها عن عطاء عن عائشة أن النبي
ﷺ كان يتصر في السفر ويتم وروي حديث طاحنة بن عمر عن عطاء
عن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ قد أم وقصر وصام
في السفر وأفطر قل البيهقي وقد قل سمر من ذكر كوفي ثمة أنا عطاء بن
أبي رباح أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعاً وروي ذلك
باسنادهم قل وهو كالموافق لرواية دهم بن صالح وإن كان في رواية
دهم زيادة سند (قات) ما رواه الثمة عن عطاء عن عائشة من أنها كانت
تصلي أربعاً فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن
عائشة وإذا كان إنما سند هؤلاء الثمة عطاء والثقة وثقه على نفسه من
ذلك إلى ضعف السند ولا يكن ذلك شاهداً للإسناد قل ابن حزم في هذا
الحديث أثره المغيرة بن زياد ولم يروه غيره وقد قال فيه أحمد بن حنبل

ضعيف كل حديث اسنده منكر (قلت) فقد روي من غير طريقه لكنه
 ضعيف أيضا وقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه سئل عن هذا
 الحديث فقال هذا حديث منكر وهو كما قال الامام أحمد وإن كان ضائفة
 من أصحابه قد احتجوا به موافقة لمن احتج به كالشافعي ولا ريب أن
 هذا حديث مكذوب على النبي ﷺ مع أن من الناس من يهون ثبته
 كان يفصر في السفر ويتم ويفطار وتصوم بمعنى إياها هي التي كانت تم
 وتصوم وهذا أشبه بما روي عنها من غير هذا الوجه من أنه كذب تبعا
 أيضا قال البيهقي وله شاهد قوي باسناد صحيح وروي من طريق أبي رقيق
 من طريق محمد بن يوسف حدثنا العلامة بن زهير عن عبد الرحمن بن لاسه د
 عن أبيه عن عائشة قالت خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان
 فأفطر رسول الله ﷺ وصمت وقصر وأتممت فقامت يا رسول الله ما أنت
 وأني أفطرت وصمت وقصرت وأتممت قل «أحسنت يا عائشة» ورواه
 البيهقي من طريق آخر عن «لأسه د بن الحكم ثنا العلامة بن زهير بن زهير
 الرحمن بن الأسود عن عائشة ما يذكر إياه في الدارقطني الأول وهو
 وهو اسناد حسن وعبد الرحمن قد ادرك عائشة فدخل عليها وهو
 مراهق ورواه البيهقي من وجه ثالث من حديث أبي بكر النيسابوري
 ثنا عباس الدوري ثنا أبو عبيد حدثنا العلامة بن زهير ثنا عبد الرحمن بن
 الأسود عن عائشة أنها عسرت مع رسول الله ﷺ من مكة
 حتى إذا قدمت قامت: يا رسول الله بئني أنت وأمي وصمت وثبت
 وأفطرت وصمت فقل: أحسنت يا عائشة ومذهب أبي رقيق أبو بكر
 النيسابوري هكذا قل هو عن عبد الرحمن بن زهير عن أبي رقيق

في هذا الحديث فقد أخطأ

(قلت) أبو بكر النيسابوري امام في الفقه والحديث ، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الالفاظ وهو أقرب الى طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أثمة الحديث المشهورين ولهذا رجع هذه الطريق وكذلك أهل السنن المشهورة لم يروه أحد منهم إلا النسائي ولفظه عن عائشة أنها اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت قالت يا رسول الله باني انت وأمي قصرت وأتممت وافطرت وصمت فقال «أحسن يا عائشة» وما عاب علي وهذا بخلاف من قد يقصد نصر قول شخص معين فتتطرق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلمه ولحم يطلانها

والصواب ما قاله أبو بكر وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل وعبد الرحمن انما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قالته وقال فيه أبو محمد بن حزم هذا الحديث تهرده به العلاء بن زهير الأزدي لم يروه غيره وهو مجهول وهذا الحديث خطأ قطعاً فانه قال فيه انها خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان ومعلوم باتفاق أهل العلم ان رسول الله ﷺ لم يعتمر في رمضان قط ولا خرج من المدينة في عمرة في رمضان بل ولا خرج الى مكة في رمضان قط الأعمام الفتح فانه كان حينئذ مسافراً في رمضان وفتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر فلم يكن يصلي بهم إلا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه انه صلى في السفر أربعاً والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه ان شاء الله تعالى ، وعام فتح مكة لم يعتمر، بل ثبت بالنقول المستفيضة التي

اتفق عليها اهل العلم به انه انما اعتمر بعد الهجرة اربع عمر منها ثلاث في ذي القعدة ، والرابعة مع حجته : عمرة الحديبية لما صده المشركون فحل بالحديبية بالاحصار ولم يدخل مكة ، وكانت في ذي القعدة . ثم اعتمر في العام القابل عمرة القضية ، وكانت في ذي القعدة ايضا ، ثم لما قسم غنائم حنين بالجرانة اعتمر من الجرانة ، وكانت عمرته في ذي القعدة أيضا ، والرابعة مع حجته ، ولم يعتمر بعد حجه لا هو ولا احد ممن حج معه الا عائشة لما كانت قد حاضت وامرها أن تهل بالحج . ثم اعمرها مع أخيها عبد الرحمن من التميم . ولهذا قيل لما بني هناك من المساجد مساجد عائشة فانه لم يعتمر احد من الصحابة على عهد النبي ﷺ لا قبل الفتح ولا بعده عمرة من مكة الا عائشة . فهذا كله مما تواترت به الاحاديث الصحيحة مثل ما في الصحيحين عن انس ان رسول الله ﷺ اعتمر اربع عمر كلهن في ذي القعدة الا التي مع حجه : عمرة من الحديبية في ذي القعدة وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة وعمرة من جرانة في ذي القعدة حيث قسم غنائم حنين وعمرة مع حجته . وهذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري اعتمر اربعا عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صده المشركون ، وعمرة في العام المقبل في ذي القعدة حمت صاحبهم ، وعمرة حنين من الجرانة حيث قسم غنائم حنين وعمرة مع حجته

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب قال اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل ان يحج مرتين . وهذا المقتضى البخاري . وأردت به العمرة التي آتمها وهي عمرة القضية والجرانة . وما خدعه فلم تكن آتمها بل كان منهجرا لما صده المشركون وفيها بين الله آية الحصار

باتفاق أهل العلم وقد ثبت في الصحيح عن عائشة لما قيل لها إن ابن عمر قال إن رسول الله ﷺ اعتمر في رجب فقالت يتعمر الله لا بي عبد الرحمن ما اعتمر رسول الله ﷺ الا وهو معه وما اعتمر في رجب قط ما اعتمر الا وهو معه وفي رواية عن عائشة قالت لم يعتمر رسول الله ﷺ الا في ذي القعدة وكذلك عن ابن عباس رواها ابن ماجه وقد روى ابو داود عنها قالت اعتمر رسول الله ﷺ عمرتين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال . وهذا ان كان ثابتاً عنها فلعلمه ابتداء سفره كان في شوال ولم تقل قط انه اعتمر في رمضان فعلم أن ذلك خطأ محض

واذا ثبت بالا حاديث الصحيحة أنه لم يعتمر الا في ذي القعدة وثبت أيضاً أنه لم يسافر من المدينة الى مكة ودخلها الا ثلاث مرات عمرة القضية ثم غزوة الفتح ثم حجة الوداع وهذا مما لا يتنازع فيه أهل العلم بالحديث والسيرة وأحوال رسول الله ﷺ ولم يسافر في رمضان الى مكة الا غزوة الفتح كان كل من هذين دليلاً قاطعاً على أن هذا الحديث الذي فيه أنها اعتمرت معه في رمضان وقالت أتممت وصمت فقال احسنت خطأ محض . فعلم قطعاً أنه باطل لا يجوز لمن علم حاله أن يرويه عن النبي ﷺ لقوله « من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » ولكن من حدث من العلماء الذين لا يستحلون هذا فلم يملوا أنه كذب

فإن قيل فيكون قوله في رمضان خطأ وسائر الحديث يمكن صدقه قيل بل جميع طرقه تدل على أن ذلك كان في رمضان لأنها قالت قالت أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال احسنت يا عائشة وهذا إنما يقال في الصوم الواجب . وأما السفر في غير رمضان فلا يذكر فيه مثل

هذا لانه معلوم أن الفطار فيه جائز . وأيضا فقد روى البيهقي وغيره
بالاسنن الثابت عن الشعبي عن عائشة انها قالت فرضت الصلاة ركعتين
ركعتين الا المغرب فقرضت ثلاثا فكان رسول الله ﷺ اذا سافر صلى
الصلاة الاولى واذا أقام زاد مع كل ركعتين ركعتين الا المغرب لانها ور
والصبح لانها تطول فيها القراءة . فقد أخبرت عائشة أنه كان اذا سافر
صلى الصلاة الاولى ركعتين ركعتين فلو كان تارة يصلى أربعا لا أخبرت
بذلك وهذا يناقض تلك الرواية المكذوبة على عائشة . وإنما فعائشة
كانت حديثه السن على عهد النبي ﷺ فان النبي ﷺ مات وعمرها
أقل من عشرين سنة فانه لما بنى بها بالمدينة كان لها تسع سنين وإنما قدم
بالمدينة عشرا فاذا كان قد بنى بها في اول الهجرة كان عمرها قريبا من
عشرين ولو قدر أنه بنى بها بعد ذلك لكان عمرها حينئذ أقل . وأيضا
فلو كانت كبيرة فهي انما تتعلم الاسلام وشرائعه من النبي صلى الله عليه
وسلم فكيف يتصور أن تصوم وتصلى معه في السفر خلاف ما يفعله
هو وسائر المسلمين وسائر ازواجه ولا تخبره بذلك حتى تصل الى مكة
هل يظن مثل هذا بعائشة أم المؤمنين ؟ وما بالها فعلت هذا في هذه السفرة
دون سائر أسفارها معه ؟ وكيف تطيب نفسها بخلافه من غير استئذانه
وقد ثبت عنها في الصحيحين بالاسانيد الثابتة باتفاق أهل العلم أنها لو
فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ثم أتمها في الحضر وقمرت حادثة
السفر على الفريضة . وهذا من رواية الزهري عن - روة عن عائشة
ورواية اصحابه الثقات ومن رواية صالح بن كبسان عن عروة عن عائشة
يرويه مش ربيعة ومن رواية الشعبي عن عائشة . وهذا مما اتفق أهل

العلم بالحديث على أنه صحيح ثابت عن عائشة فكيف تقدم مع رسول الله ﷺ علي أن تصلي في السفر قبل أن تستأذنه وهي تراه والمسلمين معه لا يصلون الا ركعتين . وأيضا فهي لما أتمت الصلاة بعد موت النبي ﷺ لم يحتج بانها فعلت ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا ذكر ذلك اخبر الناس بها عروة ابن أختها بل اعتذرت بعذر من جهة الاجتهاد كما رواه النيسابوري والبيهقي وغيرهما بالاسانيد الثابتة عن وهب ابن جرير ثنا شعبه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة انها كانت تصلي في السفر أربعا فقلت لها لو صليت ركعتين فقالت يا ابن أخي انه لا يشق علي . وأيضا فالحديث الثابت عن صالح بن كيسان أن عروة بن الزبير حدثه عن عائشة أن الصلاة حين فرضت كانت ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر على ركعتين وأتمت في الحضر اربعا . قال صالح فاخبر بها عمر بن عبد العزيز فقال : إن عروة أخبرني أن عائشة تصلي أربع ركعات في السفر قال فوجدت عروة يوما عنده فقلت كيف أخبرني عن عائشة فحدث بما حدثني به . فقال عمر أليس حدثتني أنها كانت تصلي أربعا في السفر قل لي . وفي الصحيحين عن عوفان بن عبيدة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر . قال الزهري . قلت فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة ؛ قال انها تأولت كما تأول عثمان . فهذا عروة يروي عنها أنها اعتذرت عن اتمامها بأنها قالت لا يشق عليّ وقال انها تأولت كما تأول عثمان . فدل ذلك على أن اتمامها كان يتأول من اجتهادها ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن لها

الاتمام او كان هو قد اتم لكانت قد فعلت ذلك اتباعا لسنة رسول الله ﷺ وكذلك عثمان ولم يكن ذلك مما يتأول بالاجتهاد

ثم ان هذا الحديث اقوى ما اعتمد عليه من الحديث من قال بالاتمام في السفر وقد عرف انه باطل فكيف بما هو ابطال منه وهو كون النبي ﷺ كان يتم في السفر ويقصر، وهذا خلاف المعلوم بالتواتر من سنته التي اتفق عليها اصحابه نفعلا عنه وتبليغا الى امته . لم ينقل عنه قط احمد من اصحابه انه صلى في السفر اربعا بل تواترت الاحاديث عنهم انه كان يصلي في السفر ركعتين هو واصحابه

والحديث الذي يرويه زيد العمي عن انس بن مالك قال : انا معاشر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنا نسافر فمنا الصائم ومنا المفطر . ومنا المقيم ومنا المقصر فلم يجب الصائم على المفطر ولا المقيم على المفطر . هو كذب بلاربيب وزيد العمي ممن اتفق العلماء على انه متروك والثابت عن انس انما هو في الصوم . ومما بين ذلك اهم في السفر مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يصلون فرادى بل كانوا يصلون بصلاة تحارف الصوم . والاسان قد يصوم وقد فطر فهذا احدث من تكذيب . وان كان البيهقي روى هذا فهذا مما انكر عليه ورآه اهل العلم لا يستوفى الاثار في شأنه كما استوفى الاثار في له . وانه يحجب ما نزلوا جميعها بخلافه لا يصح فيها وقدح فيها . وانما اوقعه في هذا مع علمه ودنه ما اوقع امامه من ر . ان يجعل آثار النبي صلى الله عليه وسلم موافقة لقول واحد من العلماء من آخر فمن سلك هذه السبل دحض حجة وصير حجة وع من معصب بغير الحق كما فعل ذلك من تجمع الآراء في كذب من انه سمع

بتأويلات يبين فسادها ليوافق القول الذي ينصره كما يفعله صاحب شرح الآثار أبو جعفر مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي. لكن البيهقي ينقي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي

والحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقصر ويتم ويفطر وعصوم قد قيل أنه مصحف وإنما لفظه كان يقصر ويتم هي بالتاء ويفطر وتصوم هي ليكون معنى هذا الحديث معنى الحديث الآخر الذي أسنده أمثله منه فإنه معروف عن عبد الرحمن بن الأسود لكنه لم يحفظ عن عائشة. وأما نقل هذا الآخر عن عطاء فغلط على عطاء قطعا وأما الثابت عن عطاء أن عائشة كانت تصلي في السفر أربعا كبارا وأغیره، ولو كان عند عائشة عن النبي ﷺ في ذلك سنة لكانت محتج بها، ولو كان ذلك معروفا من فعله لم تكن عائشة أعلم بذلك من أصحابه الرجال الذين كانوا يصلون خلفه دائما في السفر فإن هذا ليس مما تكون عائشة أعلم به من غيرها من الرجال كقيامه بالليل وإرساله من الأكسال فضلا عن أن تكون مختصة بعلمه، بل أمور السفر أصحابه أعلم بحاله فيها من عائشة لأنها لم تكن تخرج معه في كل أسفاره فإنه قد ثبت في الصحيح عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بن نساءه فإيهن خرج سهمها خرج بها معه. فأنما كان يسافر بها أحيانا وكانت تكون مخدرة في خدرها وقد ثبت عنها في الصحيح أنها لما سألتها شريح بن هانئ عن المسح على الخفين قالت سل عليا فإنه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم هذا والمسح على الخفين أمر قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم في منزله في السفر فتراه دون الرجال بخلاف الصلاة المكتوبة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلها في الخضر ولا في

السفر الا اماما باصحابه ، الا ان يكون له عذر من مرض او غيبة لحاجة
 كما غاب يوم ذهب ليصلح بين أهل قباء وكما غاب في السفر للعبادة
 فقدموا عبد الرحمن بن توف فصلي بهم الصبح . ولما حضر النبي ﷺ
 حسن ذلك وصوبه . واذا كان الاتمام انما كان والرجال يصلون خلفه وهذا
 مما يعلمه الرجال قطعا وهو مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فان ذلك
 مخالف لعادته في دامة اسفاره فلو فعله احيانا اتوفرت هممهم ودواعيهم
 على نقله كما نقلوا عنه المسيح على الخفين لما فعله ، وان كان الغالب عليه تركه
 وكما نقلوا عنه الجمع بين الصلاتين احيانا ، وان كان الغالب عليه ان يصلي
 كل صلاة في وقتها الخاص ، مع أن مخالفة لسنته اظهر من مخالفة بعض الوقت
 لبعض فان الناس لا يشعرون بمرور الاوقات كما يشعرون بما شاهدونه
 من اختلاف العذر فان هذا امر يرى بالعين لا يحتاج الى تأمل واسدال
 بخلاف خروج وقت الظهر وخروج وقت المغرب فانه يحتاج الى تأمل . وهذا
 ذهب حائقة من العلماء الى ان جمعه انما كان في غير حره ومزدحمه بن
 يقدم الثانية ويؤخر الاولى الى آخر وقتها . وقد روي انه كان يجمع كتاب
 فهذا مما يقع فيه شبهة بخلاف الصلاة اربعا لو قبل ذلك في السفر من
 هذا لم يكن يقع فيه شبهة ولا نزاع . بن كان بخلافه المسمود . بن
 عليه ان يصلي في السفر اربعا - ولا ينقله احد من ائمة السنة . بن
 قط الا من رواية واحد مضعف عن آخر عن عائشة . والرواية الثانية من
 عائشة لا توافقه بل تخالفه - فانه لو روي انه باسند من هذا الحديث ان
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر مرة اربعا صلوات . وهذا
 ينبغي ان يصدق بكل الاخبار التي من هذا الحديث في سنة ١٥٢ هـ .

مما تتوفر لهم والدواعي على نقله، ويعلم أنه لو كان حقاً لكان ينقل ويستفيض. وهذا في الضعف مثل أن ينقل عنه أنه قال لأهل مكة بمعرفة ومزدلفة ومني، «أتموا صلاتكم فانا قوم سفر» وينقل ذلك عن عمر ولا ينقل إلا من طريق ضعيف، مع العلم بأن ذلك لو كان حقاً لكان مما تتوفر لهم والدواعي على نقله. وذلك مثل ما روى أبو داود الطيالسي: حدثنا حماد ابن سلمة عن علي بن زيد عن أبي نصره قال: سأل سائل عمران بن الحصين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فقال: إن هذا الفتي يسألني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر، فاحفظوهن عني. ما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مسافراً قط، إلا صلى ركعتين حتى يرجع. وشهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنبنا والطائف فكان يصلي ركعتين، ثم حججت معه واعتبرت فصلى ركعتين، ثم فن «يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر» ثم حججت مع أبي بكر واعتبرت فصلى ركعتين ركعتين، ثم قل «يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر» ثم حججت مع عمر واعتبرت فصلى ركعتين وقال: أتموا صلاتكم فانا قوم سفر. ثم حججت مع عثمان واعتبرت، فصلى ركعتين ركعتين، ثم إن عثمان أتم. فما ذكره في هذا الحديث من أن النبي صلى الله عليه وسلم يصل في السفر قط إلا ركعتين، هو مما اتهمت عليه سائر الروايات، فإن جميع الصحابة إنما نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في السفر ركعتين وأما ما ذكره من قوله «يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر» فهذا مما قاله بمكة عام الفتح، لما نقله في حجته. وأما هذا غلط وقع في هذه

الرواية. وقد روى هذا الحديث ابراهيم بن حميد بن حماد باسناده، ورواه البيهقي من طريقه ولفظه: «ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقراً إلا صلى ركعتين، حتى يرجع ويقول «يا أهل مكة قوموا فصلوا ركعتين فانا قوم سفر» وغزا الطائف وحنين، فصلى ركعتين وأتى الجمرات فاعتمر منها، ووججت مع أبي بكر واشتمرت، فكان يصلي ركعتين، ووججت مع عمر بن الخطاب، فكان يصلي ركعتين، فلم يذكر قوله إلا تام الفتح، قبل غزوة حنين والطائف، ولم يذكر ذلك عن أبي بكر وعمر، وقد رواه ابو داود في سننه صريحاً من حديث ابن علية: حدثنا علي بن زيد عن أبي نضرة عن عمران بن حصين قال: درفت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح، فاقام بمكة ثمانين عشرة ليلة يصلي ركعتين، يقول «يا أهل البلد صلوا اربعاً فانا قوم سفر» وهذا لما كان في غزوة الفتح في نفس مكة لم يكن يعني. وكذلك الثابت عن عمران بن حصين قال: صلى بأهل مكة في الحج ركعتين. ثم قال عمر بعد ما سلم: اتموا الصلاة يا أهل مكة فانا قوم سفر: هذا وما بين ذلك ان هذا لم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم احد من الصحابة، لا ممن نقل صلاته، ولا ممن نقل سكه وحججه مع توهم التعميم والدواعي على نقله مع ان الله وممياء اخر من كانوا يقولون ان ذلك يقتصر على الصلاة بمكة ومزدلفة ومكة. أو يكون كان معه ما ينقله من النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك، ان كانوا جاءوا من هذا الامر الذي سبغ ولا يحياه احد ممن حج مع النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن حارث بن خراقة قال: صلنا مع النبي ﷺ حتى كثرت كراماته وآمنه ركعتين. حارث هذا خزاعي وخراقة من بني حارث بن عبد

وفي الصحيحين عن عبدالله بن زيد قال، صلى بنا عثمان بنى اربع ركعات، فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع وقال صليت مع رسول الله ﷺ بنى ركعتين، وصليت مع ابي بكر بنى ركعتين، وصليت مع عمر بنى ركعتين، فليت حظي من اربع ركعات ركعتين متقبلين،

وامام عثمان رضي الله عنه قد قيل انه كان لانه تأهل بمكة، فصار مقما، وفي المسند عن عبد الرحمن بن ابي ذآب، ان عثمان صلى بنى اربع ركعات، فانكر الناس عليه فقال: يا ايها الناس اني تأملت بمكة منذ قدمت، واني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من تأهل في بلد فابصل صلاة يقيم بمكة ثلاثة ايام وقصر الراية» فانه يقصر كما فعل النبي ﷺ وهو لا يمكنه ان يقيم بها اكثر من ذلك. وان عثمان كان من المهاجرين، وكان المقام بمكة حراما عليهم

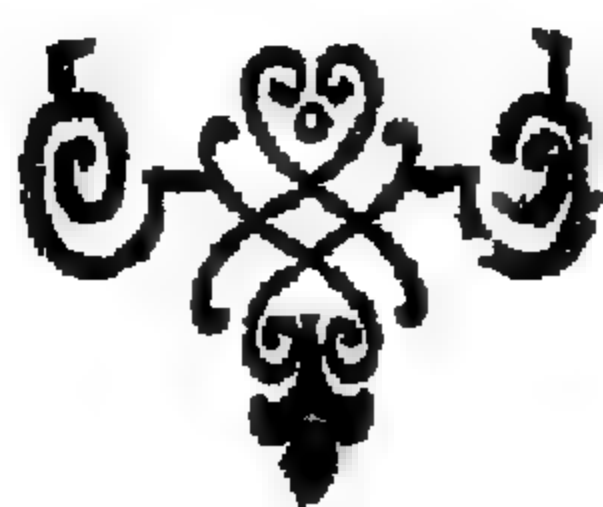
وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمهاجر ان يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا، وكان عثمان اذا اعتمر يأمر براحته، فنهأ له فيركب عليها عقب العمرة، لثلاث يقيم بمكة فكيف يتصور أنه يعقد أنه صار مسنوطا بمكة إلا ان يقال أنه جعل التأهل اقامة لاستيطاننا، فيقال معلوم ان من اقام بمكة ثلاثة ايام، فانه يقصر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يمكنه ان يقيم بها اكثر من ذلك، لكن قد يكون نفس التأهل مانعا من التقصر. وهذا ايضا بعيد فان اهل مكة كانوا يقصرون خف النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه بنى. وايضا فالامرأ بعد عثمان من بنى أمية كانوا ينمون اقداء به، ولو كان عدوه مختصا به لم يفعلوا ذلك. وقيل انه خشي أن الاعراب يظنون ان الصلاة اربع وهذا ايضا ضعيف، فان الاعراب كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اجمل

منهم في زمن عثمان، ولم يتم الصلاة وايضا فهم يرون صلاة المسلمين في
المقام اربع ركعات، وايضا فظنهم ان السنة في صلاة المسافر اربع خطأ
منهم، فلا يسوع مخالفة السنة ليحصل بالمخالفة ما هو بمثل ذلك، وعروة قول
ان عائشة تأولت كما تأول عثمان، ودائشة اخبرت ان الاتهام لا يشق بابها. (١)
ان يكون ذلك كما رآه من رآه لا جل شقة السفر ورأوا ان الدنيا لما سمعت
عليهم لم يحصل لهم من المشقة ما كان يحصل على من كان صلى اربعة كما
قد جاء عن عثمان من نبيه عن المتعة التي هي التسخير. ان ذلك كان لا جل
حاجتهم، إذ ذاك الى هذه المتعة فتلك الحاجة قد زالت

(تمت)

جاء في آخر النسخة التي طبعتها عن هذه الرسالة ما نصه :
هذا آخر ما وجدته من هذه القاعدة الجلية . الشيخ تقي الدين بن
تيمية ، وكان المنقول عنها يقول كاتبها انه نقلها من نسخة بخط ابن
رحمهم لله وقد وقع الفراغ غداة يوم الجمعة ٨ شهر ١٠٦٠ هـ في مدرسته
الداودية من بغداد المحمية . ونا المنذر عبد الكريم بن السيد عباس الارمني
والحمد لله رب العالمين

ترجمة سبق مثل هذا الكلام أيضا في الصفحة ٤٢ من هذا الكتاب فراجع .



فهرس

كتاب القاعة الجليدة فيما يتعلق بأحكام السفر والإقامة

وهو الجزء الثاني من مجموعة رسائل ومساائل ابن تيمية

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب - المقام الأول في الفرق بين السفر الطويل والقصر
- ٣ نوط الشارع الرخص بالسفر مطلقا
- ٤ إطلاقات الشارع التي قيدها الفقهاء بغير دليل
- ٥ المقام الثاني في حد السفر الذي علق الشارع به الفطر والقصر
- ٦ الأقوال في حد السفر للفطر والقصر
- ٧ إشارع لم يحدد مسافة السفر
- ٨ أقل ما قيل في سفر الرخص
- ٩ قصر النبي الصلاة في أيام الحج بأهل مكة في عرفات والمزدلفة ومني
- ١٠ الأقوال في قصر الصلاة
- ١١ الأقوال في الجمع بين الصلاتين ١٦ و ١٧ و ١٨
- ١٢ أدلة قصر الصلاة في كل سفر
- ١٤ ترجيح رواية القصر في برد وتضعيف أثر القصر في ميل
- ١٩ أغلاط الفقهاء في الجمع بين الصلاتين
- ٢٠ الجمع في المطر والتقديم والتأخير فيه
- ٢١ الأحاديث في جمعي التقديم والتأخير
- ٢٦ جواز جمع الصلاتين للمحاجة ولو في الحضر لا للسفر خاصة
- ٢٧ الجمع بين أحاديث الجمع بين الصلاتين

٢ فهرس كتاب القاعدة الجلية فيما يتعلق باحكام السفر والاقامة

صحيفة

٢٨	ما روي من السنة في صفة الجمع
٣٠	تأخير المغرب الى مغيب الشفق
٣٢	جمع التقديم ومن فعله من السلف
٣٣	جمع النبي بين الصلاتين بالمدينة ترخيصا لامته
٣٤	الجمع بين الصلاتين رخصة لا تنفيذ بالمطار ولا غيره
٣٦	نفي احتمال ان يكون الجمع لاجل المطر
٣٧	بطلان كل ما تأولوا به حديث الجمع بالمدينة
٣٨	لفظ الجمع في عرف ابن عباس وعادته
٣٩	الجمع من غير خوف ولا علة
٤٠	آثار الجمع وما تدل عليه
٤٢	الاعتذار عن اتمام عثمان الرباعية في منى و ٩٩
٤٤	الرد على الطحاوي فيما أول به اتمام عثمان
٤٥	استبعاد ان يكون عثمان اتم لجرد الخصاص
٤٨	اقوال الائمة فيمن اتم الصلاة اتم صورته
٤٩	مذهب عثمان ان التصبر خائف العدو والمناس السحر
٥٠	مذهب عائشة في النصر
٥١	الخلاف في حواز اتمام الرباعية في السفر
٥٣	ركعات الصلاة في الخوف والسفر والامامة
٥٤	ركعات صلاة المسافر
٥٥	النهى عن حمل صلاة أحده

فهرس آعاب القاعبة الجيلة فها ىعلق بأحكام السفر والاقامة

صحيحة

لا يشترط نية المسافر لقصر الرباعية	٥٦
الخلاف في السفر الشرعي وحكمه	٥٧
الصواب صلاة القصر في كل سفر	٥٨
خلاف الاثمة في سفر القصر	٥٩
الآيات والاحاديث في احكام السفر	٦٠
الصحيح في تفسير الباغي والعاذي	٦١
البنى والعدوان والحيف والاثم	٦٢
عموم أنواع الرخص للطائع والمعاصي	٦٣
النوع الثاني من موارد النزاع	٦٤
من قال أن السفر ما يحمل فيه الزاد مطلقا	٦٥
نخطئه كل من جعل توابع المصر كالمصر في السفر	٦٦
من مكة الى عرفة سفر لا من المدينة الى العوالي	٦٧
تحقيق معنى السفر	٦٨
المدائن المسورة وغير المسورة وما ايجب بها	٦٩
الحججه في سفر سمل النى في حجة الوداع	٧٠
سبب اختلاف الصحابة في تحديد السفر ومسافة القصر	٧١
عذر من جعل مسافة القصر (١٦) فرسخا	٧٣
مسافة القصر عند مالك والشافعى وأحمد	٧٤
الروايات عن ابن عمر في مسافة القصر	٧٥
الروايات عن أس في القصر	٧٨

٧٨	أقوال الظاهرية في مسافة القصر
٧٩	تحقيق المؤلف لمعنى السفر وروايات القصر
٨٠	تحقيق أن السفر يعرف بالعرف لا بالزمان
٨١	فصل في الإقامة وأنها خلاف السفر الخ
٨٢	غلط تقسيم المقيم الى مستوطن وغيره في صلاة الجمعة
٨٣	تحريم الإقامة بمكة على المهاجرين
٨٤	غلط من قطع معنى السفر بإقامة أربعة أيام
٨٥	قصر دلاء الصحابة الصلاة مدة أشهر وسنين
٨٦	فصل في الذين لم يكرهوا أن يصلي المسافر أربعاً
٨٧	القصر في السفر صدقة من الله تعالى
٨٨	حديث أعمام عائشة ضعيف وباطل و٩١
٩٠	عدد عمر النبي ﷺ وهي أربع
٩٤	المحدثون المتعصبون للمذهب
٩٥	ما كانت عائشة أعلم به من الرجال وعكسه
٩٦	خبر الواحد فيما تتوفر الدواعي على نقله
٩٧	الغلط في حديث أمر أهل مكة بأتمام الصلاة

٢٢٨٢	دائرة المعارف
الف ١٩	تاريخ
١٦	تاريخ

الأدب الشرعي

والمسئحة المرعية

طالما كنت أتمنى العثور على كتاب في الآداب الشرعية ، والاخلاق الدينية ،
حافل الري بالمسائل النفسية واللسانية والاجتماعية والصحية ، حاو للصحيح من
الاخبار النبوية ، والآثار السلفية ، خال من البدع والخرافات ، وحكاية غرائب
الاسرائيليات ، ومن المجون والسلاعة ، والفحش والرقاعة ، ينتفع بقراءته الرجال
والنساء ، ولا تنجبل من الاطلاع عليه ذوات الخفر والحياء ، فيكون جامعاً لقوائد
العلم الصحيح ، والقدوة بأهل الكمال ، من أهل العلم والصلاح ، ما زلت أتمنى هذا
وأرقب العثور عليه حتى ظفرت بهذا الكتاب (الآداب الشرعية والمسئحة المرعية)
تصنيف العلامة الفقيه المحدث الواسع الاطلاع الشيخ محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي
المتوفى بصالحية دمشق سنة ٨٨٥ فاذا هو الضالة المذشودة ، قد جمع مؤلفه فيه
خلاصة مصنفات عديدة ، وزاد عليها زيادات مفيدة ، إلا أنه أطال في المباحث
الطبية وما يتعلق بها ومنه أمور الوقاع مما كنا نود أن يجعله كتاباً مستقلاً

أرسله الى الامام العادل محيي السنة وناشر علوم الملة ، ومقيم شريعة الاسلام
بالحكم والعلم والعمل . عبد العزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد . ليكون مما أطبعه
له من الكتب النافعة التي يوزعها في الحجاز ونجد ابتغاء وجه الله تعالى . ولما كان
من المحال أن تصل صدقات الامام الى جميع بلاد الاسلام . زدت على ما طبعته
لجلالك نسخاً أخرى لمكتبة المنار . تباعها بثمان معتدل لتعميم نفعه في الاقطار ،
ليكون له حظ عظيم من الثواب

ويتألف الكتاب من ثلاثة أجزاء فمن كل جزء خمسة عشر قرشاً ، مصرها
بضاف اليها أجرة البريد والتجليد لمن اراد ويطلب من مكتبة المنار بمصر

مطبوعات مطبعة المنار

وتطلب من مكتبتها بدار المنار — بشارع الانشار رقم ١٤ بمصر

رقم التليفون ١٥ — ٧٧ بستان

٢٥ تفسير القرآن لكل جزء ورق مادي	٣٠ تفسير ابن كثير والبغوي لكل جزء
٣٠ » » » جيد	من أجزائه التسعة ورق جيد
٥ تفسير سورة الفاتحة (طبعة رابعة)	٢٥ » » اصفر
٣٠٠٠ مجموعة المنار (٣٠ مجلدًا)	٨ فضائل القرآن لابن كثير ورق جيد
٥ ذكرى المولد النبوي	٥ » » اصفر
٢ مختصر ذكرى المولد	٤ المعنى والشرح الكبير لكل جزء ورق جيد
٥ خلاصة السيرة المحمدية ورق جيد	٣٥ » » اصفر
٤ » » اصفر	(وهو ١٢ جزءًا)
٥ المصلح والمقلد (الوحدة الاسلامية)	١٠ سنن الكائنات الاول والثاني المذكور
٥ شهادت النصراني وحجج الاسلام	٣ نظرة في كتب العهد الجديد
٥ الخلافة أو الامامة العظمى	٢٥ أسرار البلاغة للامام الخرجاني
٥ الوهايون والحجاز	٢٥ دلائل الاعجاز
٣ السنة والشيعه	٢٠ انجيل برما
٤ يسر الاسلام وأصول التشريع العام	٣٦ مدارج السالكين ٣ أجزاء لابن القيم
٢ تفسير سورة العصر (طبعة ثاية)	٤٠ العلم الشامخ مع الدليل (للمقبلي)
٣ الصلب والقداء	٤٠ شرح عقيدة السفاريني (جوان)
٥ رسالة التوحيد (٥ حاسة)	٣٥ مجموعة الحديث النجدية ورق جيد
٥ الاسلام والنصرانية ورق مادي	٢٥ » » »
٨ » » جيد	٢٠ رواية آخر بني سراج وثاني
٢٥ تاريخ الاستاذ الامام (المنشآت)	٨ خديجة أم المؤمنين
٢٥ » » البابين والمراني	كتاب الرسائل والرسائل
٢٥ حاضر العالم الاسلامي ورق جيد	١٠ الجزء الاول
٦٥ » » » مادي	٨٠ الجزء الثاني

